أثر سيبويه في توجيه الوقوف عند النحاس

إعداد:

سعود بن أحمد المنيع

أستاذ النحو والصرف المشارك - كلية التربية بالزلفي

جامعة المجمعة

• **الملخص:**

يتناول هذا البحث قضية تعد من ألصق القضايا القرآنية صلة بالدرس النحوي، وهي قضية الوقف والابتداء، يدرسها عند علمين مبرزين سيبويه والنحاس؛ ذلك أن النحاس تناول قضية الوقف والابتداء في القرآن بشيء من التفصيل، وعني برأي سيبويه في بعض توجيهاته لها، فجاء هذا البحث؛ ليدرس أثر سيبويه في توجيه الوقوف عند النحاس، وبيان أثر الدرس النحوي في قضية الوقف؛ إذ هي من القضايا التي يصعب دراستها بمعزل عن النحو، فأتيت على المواضع التي كان لسيبويه فيها أثر عند النحاس في توجيه موضع الوقف، أو الابتداء، أو ما يجوز فيه الوقف، وما يمتنع، ونحو ذلك.

الكلمات المفتاحية: سيبويه - النحاس - الوقف والابتداء - التوجيه - الدرس النحوي.

*****

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد..

فإن المتأمل في ظاهرة الوقف القرآني يجدها من ألصق الظواهر بالدرس النحوي والصرفي، بل من المتعسر أو الممتنع جداً التعامل معها تنظيراً وتطبيقاً بمعزل عن الدرس النحوي أو الصرفي، والمعنيون به يدركون ذلك، وإذا ما نظرنا في مصنفات هذا العلم وجدنا النحويين هم أكثر من صنف فيه وأولاه عناية واهتماماً، وسيأتي بيان شيء من ذلك مبثوثاً في البحث.

ودعاني إلى دراسة الموضوع أمور:

الأول: صلته الوثيقة بكتاب الله عز وجل، وهو أجل ما أفنيت به الأعمار.

الثاني: يدرس قضية مهمة في القرآن الكريم وهي الوقف القرآني، وهي من ألصق القضايا والظواهر القرآنية بعلم النحو واللغة عموماً، وفيها من الأسرار وتنوع الدلالات الإعرابية والصرفية والدلالية ما يستحق الدراسة والبحث.

الثالث: كونه يتصل بعلمين مبرّزين من أعلام اللغة، فسيبويه لم يصنَّف مثل كتابه في النحو، وله فضل كبير على العربية ودارسيها، ولا يمكن فهم القرآن على مراد من نزل بلسانهم إلا بفهم ما أرساه من قواعد وأثبته من نصوص، وقد أحسن أبو حيان لما قال: «الكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب»[1].

(١) البحر المحيط ١/ ٩.

وأما النحاس فإنه لم يصل إلينا مثل كتابه في الوقف، سعة وتفصيلاً، ونقلاً عن السابقين ممن لم تصل إلينا مصنفاتهم في الوقف، مثل: نافع المدني[1]، والأخفش[2]، وأبي حاتم السجستاني[3]، وابن المنادى[4]، وغيرهم.

ولم أجد من درس هذه المسألة حسب ما توصلت إليه على الرغم من أهميتها.

وأزعم أنني أتيت على المواضع التي كان لسيبويه أثر في توجيه الوقف عند النحاس في كتابه (القطع والائتناف)؛ إذ هو معتمدي في هذا البحث، وإن لم أُغفل مصنفاته الأخرى، وبخاصة إعراب القرآن ومعانيه، وإذا كان هناك موضعان متشابهان أو أكثر أشرت إليها في الحاشية، وأكتفي بدراسة موضع أو موضعين منها إن احتاج الأمر ذلك، وإذا تشابهت المواضع قدمت ما نص فيه النحاس على رأي سيبويه وإن كان متأخراً في القرآن.

وقد جعلت هذا البحث في مقدمة، وتمهيد عرضت فيه بإيجاز مفهوم الوقف، وصلته بعلم النحو، والوقف القرآني عند سيبويه، وما بين النحاس وسيبويه، وذكر مرجِّحات الوقف وموانعه عند النحاس، ثم أتيت على مصطلحات الوقف القرآني عند النحاس، ثم بعد ذلك صلب البحث، وهي المواضع التي كان لسيبويه فيها أثر في الوقف عند النحاس، وهي سبعة عشر موضعاً غير المواضع المتشابهة فإني أوردها مع شبهها، وجعلتها مرتبة حسب الترتيب القرآني؛ ليسهل الوصول إليها، ثم خاتمة وفيها نتائج البحث.

أسأل الله سبحانه التوفيق والسداد..

---

(١) صنف في علوم القرآن مصنفات عديدة منها في علم الوقف، ولم يصل إلينا. الفهرست٥٦.

(٢) صنف (وقف التمام)، ولم يصل إلينا. الفهرست٥٦.

(٣) أبو حاتم إمام في علم الوقف قال عنه الأشموني: «هو الإمام المقتدى به في هذا الفن». منار الهدى١/ ١٣٢. وصنف كتابه (المقاطع والمبادئ)، ولم يصل إلينا. الفهرست٩٢.

(٤) الفهرست٦٠.

التمهيد:

الوقف القرآني:

تكرر مصطلح الوقف في علوم عدة، في علم القرآن، وعلم النحو واللغة، وعلم الفقه، وعلم العروض وغيرها، والذي يعنينا منها الوقف القرآني، وله صلة في الوقف النحوي، لكن ليس بإطلاق، فالوقف في اللغة «أصلٌ واحد يدل على تمكث في شيء»[1]. ومنه أخذ معنى الوقف القرآني الذي يقصد به: توقف القارئ عن القراءة في حال اختياره مع مراعاة حال الابتداء، ومهما تعددت مصطلحات الوقف ودلالاته فإنها لا تخرج من فلك هذا المعنى، الذي يتغيّا حسن المعنى في الموقوف عليه والمبتدأ به.

النحو وعلم الوقف:

يعد الوقف من أوثق الظواهر القرآنية صلة بعلم النحو، ولا يكاد يحسِن الوقف من لا يحسن النحو، ومن هنا صار لا بد من الناظر في القرآن الكريم والتالي له أن يعرف من النحو ما يحسِن معه أداء القرآن على حد لا تزل معه قدم، وذكر النحاس أن من الوقف ما لا يعلمه إلا أهل العلم بالعربية واللغة[2].

وإذا ما التفتنا إلى القرون الأولى وجدنا النحويين أكثر من صنف بهذا العلم، كأبي عمرو بن العلاء، والرؤاسي، والكسائي، والفراء، والأخفش، وابن الأنباري، والنحاس، وغيرهم كثير، بل حكى النحاس عن مجاهد أنه قال: «لا يقوم بالتمام إلا نحويٌّ، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم بالقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن»[3].

(١) معجم مقاييس اللغة٦/ ١٣٥.
(٢) انظر: القطع والائتناف١/ ٢١.
(٣) القطع والائتناف١/ ١٨.

وإذا قلنا إن معرفة الوقف لا يقوم بها إلا نحوي عالم باللغة، فالعكس أيضاً صحيح، فمعرفة إعراب القرآن ربما تتوقف على معرفة موضع الوقف، فـ «من تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه»[1].

سيبويه والوقف القرآني:

لم يخل كتاب سيبويه من قضية الوقف القرآني، فقد أورد شيئاً منها في باب الوقف، وعبر عنها بالفواصل، وكأنه يعني بذلك الفواصل اللغوية التي يتم المعنى بها عما بعدها، ومن أمثلة ذلك: مسألة حذف الحرف من الكلمة لأجل الوقف، فأورد آيات منها قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ﴾ [الكهف: ٦٤]، فذهب إلى أن ما لا يحذف في الكلام يجوز حذفه في الفواصل[2]، وهذه الآية من المجمع عليه أنها ليست رأس آية، فلا سبيل إلى تفسير كلامه إلا أنه أراد بالفواصل: الوقف التام، ومن ثم حمل أحكام تلك الفواصل في الوقف على رؤوس الآي، وهذا ما ذهب إليه الفارسي عند تفسيره كلام سيبويه، والرماني، وذكر أن سيبويه شبه تمام الوقف بالفواصل ورؤوس الآي[3]، وحمل النحاس كلام سيبويه على أنه رأس آية حقيقة[4]، وهذا بعيد؛ إذ لم تذكر كتب التفسير والقراءات أن أحداً قال إنه رأس آية.

وغرضي من ذلك بيان حضور قضية الوقف القرآني عند سيبويه، وإن قل ورودها عنده، ولا تعدو أن تكون إشارات ظنية، يمكن حملها على الوقف في ظاهرها وتحتمل خلاف ذلك.

ولم يكن سيبويه في غفلة عما حذف في غير فاصلة أو رأس آية مما ورد شيء منه في كتاب الله، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [هود: ١٠٥]

(١) إيضاح الوقف والابتداء١/ ١٠٨.
(٢) الكتاب٤/ ١٨٥.
(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة٦/ ٤٠٥، وشرح كتاب سيبويه، الرماني٧/ ٣٢٧١.
(٤) انظر: القطع والائتناف١/ ٣٩٢.

وغيرها؛ إذ يفهم من ظاهر كلامه جواز ذلك فجعل الحذف في الأسماء أجدر في غير الفواصل[1]، واستعماله أفعل التفضيل هنا يوحي بجوازه في الاسم والفعل إلا أنه في الاسم أجدر، وهو مذهب الكسائي، والفراء[2].

هذا، وإن المعتمد الرئيس في توجيه كثير من الوقوف سواء عند النحاس أو غيره لا يتجاوز ما قام عليه كتاب سيبويه من الإعراب والأحكام النحوية والقواعد الأساسية للغة العربية، وهو ما نراه ظاهراً في هذا البحث وفي كثير من مسائله أو كلها أن سيبويه لم يصّرح فيها بموضع الوقف، وإنما يشير إلى بعض الأوجه الإعرابية التي يُستفاد منها جلّ أحكام الوقف.

النحاس وسيبويه:

مزج النحاس بين أقوال النحويين في مصنفاته غير أن نزعته إلى البصريين أقوى، وإلى سيبويه على وجه الخصوص أشد، ولا غرابة في ذلك، إذ إنه تلقى كتابه بالقبول والثقة، وأولاه عناية شديدة، فعكف عليه وشرحه[3]، ثم شرح شواهده شرحاً «لم يسبق إلى مثله، وكل من جاء من بعده استمد منه»[4]، ويبدو أنه شرحٌ لا يخلو من بسط يفوق المطبوعة التي يتداولها الناس اليوم.

وصنف رسالة صغيرة مستقلة في شرح قول سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»[5].

إذاً، وبعد هذه العناية الشديدة لا غرابة أن نراه يتأثر بآرائه، ويحتكم إليها عند الخلاف، وينتصر لها في غالب إيراداته له، ويندر اعتراضه عليها، في حين نلحظ أنه أكثر الاعتراض على أقوال الكسائي، والفراء، بل وعلى أقوال بعض البصريين، كأبي عبيدة، والأخفش.

(١) انظر: الكتاب٤/ ١٨٥.
(٢) انظر: معاني القرآن٢/ ٢٧، وإيضاح الوقف والابتداء١/ ٢٦٢.
(٣) ذكر ابن خير أن للنحاس شرحاً على كتاب سيبويه. فهرسة ابن خير٣٨٧.
(٤) إنباه الرواة١/ ١٣٦.
(٥) الرسالة صغيرة جداً، وهي مطبوعة بتحقيق: حاتم الضامن.

كثيراً ما يخطّئ النحاسُ برأي سيبويه، فتجده يقول: هذا خطأ على قول سيبويه، أو على مذهب سيبويه، أو نحو ذلك، فيجعل كلام سيبويه حكماً على غيره.

غاية ما يفعله النحاس إذا لم يستحسن رأي سيبويه أن يقدم قول غيره عليه من غير أن يخطئه، ومن ذلك:

أنه مال إلى مذهب الجمهور المخالف لمذهب سيبويه في منعهم تعدية (فعيل)[1]؛ لكونه دالاً على الثبوت واللزوم، ولهذا جعل فعيلاً أبلغ من مُفعِل[2]؛ لما فيه من معنى الثبوت في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠].

ومن ذلك أيضاً: ما فعله عند بيان الوقف في قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]؛ إذ قدم قول غير سيبويه عليه ممن جعل الموصول فاعلاً لفعل محذوف، وأخَّر قول سيبويه بأنه بدل من الضمير، فيكون الوقف على رأس الآية[3].

عناية النحاس بسيبويه وكتابه تجاوزت حدود النحو، فتتبع رأيه في ناسخ القرآن ومنسوخه، فنراه يحكم بالنسخ على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣]؛ لأن سيبويه يذهب إلى نصب: ﴿سَلَامًا﴾ على المصدرية، قال: «وهذا قول سيبويه، وكلامه يدل على أن الآية عنده منسوخة... ولا نعلم لسيبويه كلاماً في معنى الناسخ والمنسوخ إلا في هذه الآية»[4].

(١) انظر: القطع والائتناف١/ ٣٨، وانظر: الكتاب١/ ١١٤.

(٢) ذكر النحاس أن من النحويين من يقول بذلك على تساهلٍ منه، وقال هو بذلك في موضعين من (معاني القرآن)١/ ٤٢٧، ٥٣٣.

(٣) القطع والائتناف١/ ٤٢١، وانظر: إعراب القرآن٥٥١.

(٤) الناسخ والمنسوخ٦٠٤. وانظر: كتاب سيبويه١/ ٣٢٤.

النحاس عني برأي سيبويه فيما يصلح الوقف عنده، وهذا أكثر منه النحاس، ونماذجه في هذا البحث كثيرة، وبما لا يصح الابتداء به، فيكون صالحاً للوقف لكنه غير صالح للابتداء، وهذا لا يكاد يتجاوز خمسة مواضع مبينة في البحث.

كما أنه عني بقوله فيما يمتنع الوقف عليه، وهذا كثير، ومفصل في مواضعه من البحث، ولم أجد مما قال به من جواز الوقف سوى ثلاثة مواضع.

وخلّف النحاس لنا مصنفات كثيرة عُني في كثير منها بالقرآن وعلومه، ونلحظ فيها وبصورة جلية كيف زويت له تلك العلوم، فأتقنها وبزّ فيها، وبقيت شاهدة له بذلك، فصنف في إعراب القرآن، ومعانيه كتابين «أغنيا عما صنف قبلهما بمعناهما»[1]، وصنف في الوقف والابتداء، وفي ناسخ القرآن ومنسوخه، وفي النحو له مصنفات كثيرة كلها تموج بأقوال سيبويه وآرائه، وبخاصة (إعراب القرآن)، فاسم سيبويه لا تكاد تخلو منه صفحة من صفحاته.

مرجِّحات الوقف وموانعه عند النحاس:

تعددت صور الترجيح عند النحاس؛ لاختلاف طبيعة المواضع التي وقف عليها، وتبين أن من أهم مرجحات الوقف أمرين:

أولهما: المعنى، وعندما يطلق المعنى فإنه يشمل أنواع المعاني، كالمعنى عند المفسرين[2]، أو أهل اللغة[3]، أو الفقه، كمعرفة معاني الأحكام[4]، وغيرها.

وبدهي أن يكون المعنى أولى المرجحات؛ لأنه غاية الكلام وثمرته، وقد أكثر النحاس من التعليل والترجيح بالمعنى، فتعددت عباراته فيه، وكثرت

(١) إنباه الرواة١/ ١٣٦.
(٢) انظر: القطع والائتناف١/ ٣١٠، ٣٦٦، ٢/ ٤٨٠، ٦٠٨.
(٣) انظر: السابق١/ ٤٠٤، ٢/ ٥٣١، ٦٨٨.
(٤) انظر: السابق١/ ١٠٢، ٢٠٥.

تعليلاتـه مـن أجلـه عـلى بيـان صحـة الوقـف وعدمهـا، نحـو: «لأن المعنـى»[1]، «ولا يصـح وفيـه بطـلان المعنـى»[2].

وعلـم الوقـف والابتـداء وثيـق الصلـة بالمعنـى، فـإذا فسـد الوقـف نتـج عنـه معنـى فاسـداً قبيحـاً، والعكـس صحيـح، قـال النحـاس: «فقـد صـار في معرفـة الوقف والائتنـاف التفريـق بـين المعـاني، فينبغـي لقـارئ القـرآن إذا قـرأ أن يفهـم مـا يقـرؤه ويشـغل قلبـه بـه، ويتفقـد القطـع والائتنـاف، ويحـرص عـلى أن يفهـم المسـتمعين في الصـلاة وغيرهـا، وأن يكـون وقفـه عنـد كلامٍ مستقر أو شـبيه بـه»[3].

ثانيهـما: الإعـراب، وعليـه بنـى النحـاس كثـيراً مـن ترجيحاتـه في صحـة الوقـف وعدمهـا، وعـدّه ركنـاً في معرفـة الوقـف والابتـداء، قـال في بيـان مـا يحتاجـه الناظـر في أحـكام الوقـف: «يحتـاج إلى معرفـةٍ بالنحـو وتقديراتـه، ألا تـرى أنـه مـن قـال: ﴿مِّلَّـةَ أَبِيكُـمْ إِبْرَاهِيـمَ ۚ﴾[الحـج: ٧٨] منصوبـة بمعنـى: كَمِلّـة أبيكـم إبراهيـم، وأعمـل فيهـا مـا قبلهـا، لم يقـف عـلى مـا قبلهـا، ومـن نصبهـا عـلى الإغـراء، وقـف عـلى مـا قبلهـا»[4].

وأمـا موانـع صحـة الوقـف فإنهـا كثـيرة، ويعنينـا منهـا مـا لـه صلـة بالـدرس النحـوي ولـه ورود في هـذا البحـث:

- افتقـاد الترابـط بـين العامـل ومعمولـه، فيحكـم بعـدم صحـة الوقـف، أو بأنـه مـن غـير التـام؛ لأن المعمـول انقطـع عـن عاملـة بسـبب الوقـف[5]، وسـيرد شيء مـن ذلـك مفصـلاً في هـذا البحـث.

(١) انظر: السابق١/ ٧٥، ١٢٤، ١٥٧، ٢/ ٦٨٨، ٦٩٥.
(٢) انظر: السابق٢/ ٤٩٩.
(٣) انظر: السابق١/ ٢٠.
(٤) انظر: السابق١/ ١٩.
(٥) انظر: القطع والائتناف١/ ١٦٣، ٢٥١، ٢/ ٤٤٥، ٥٨٦.

- الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، أو قطع التابع عن المتبوع[1]. وسيأتي بيان شيء منه في الموضع السابع، والخامس عشر في هذا البحث.
- قطع الشرط وجزائه عما قبله[2]؛ إذ إن الجزاء كالخبر للمبتدأ يتم به المعنى، وسيأتي بيان شيء من ذلك في الموضع الخامس عشر.
- قطع المعلَّل عن علته، كقطع المفعول من أجله عما قبله[3]، وهو ضعيف، وسيأتي بيانه في الموضع الأول من هذا البحث.
- قطع المستثنى عن المستثنى منه، ولا سيما إن كان الاستثناء متصلاً[4]، وسيأتي بيان شيء من ذلك في الموضع الثالث.
- ضعف البداءة فيما بعده[5]، فيضعف الوقف؛ لأن ما بعده لا يصلح أن يبتدأ به، فينبني عليه ترجيح الوصل، وسيأتي في الموضع الخامس بيان شيء منه.

مصطلحات الوقف عند النحاس:

من الضروري معرفة مصطلحات كل فن قبل الدخول فيه، وعلم الوقف والابتداء في القرآن الكريم اختص بمصطلحات تميز أنواعه؛ لأن العلماء مختلفون في تلك المصطلحات، فانفرد غير واحد منهم بمصطلحات تختلف عن غيرهم، ونهاية ذلك تعود إلى معانٍ متقاربة، وحملهم على ذلك الاختلاف في أقسامه، فجعلها بعضهم قسمين، وبعضهم ثلاثة، وبعضهم أربعة، وأزيد من ذلك.

والذي يعنينا من تلك المصطلحات ما ذهب إليها النحاس، وتكاد تكون هي الأشهر، وبها أخذ كثير من علماء الوقف بعده، فعنده أن الوقف على أربعة

(١) انظر: السابق١/ ٤٦، ١٢٤، ١٨٠، ٢٧٨، ٢/ ٧٣٧.
(٢) انظر: السابق١/ ٤٤، ٥٤، ٤١٩.
(٣) انظر: السابق١/ ٤١.
(٤) انظر: السابق١/ ١٨٩، ٣١٩، ٢/ ٥٨٨، ٧٣٢.
(٥) انظر: السابق١/ ٣٩، ١٣٧.

أقسام، واصطلح لها مصطلحات اشتهرت عند علماء الوقف إلى اليوم، وبعضها أخذه عن غيره[1]، وهي: التام، والكافي، والحسن، والقبيح، وسيأتي تفصيل ذلك، وهذه القسمة عدها الداني أعدل الأقوال[2]، وأخذ بها النكزاوي[3]، والسخاوي، وابن الجزري، وغيرهم[4]، واعتمدوها دون غيرها؛ لما رأوه من كثرة التداخل بين بعض مصطلحات الوقف[5]:

الأول: الوقف التام، وربما أطلق عليه: التمام، وهو الذي يحسن قطع الكلام عليه، والائتناف بما بعده، دون تعلق ما بعده بما قبله من جهة اللفظ والمعنى، كما في تمام القصص، أو تمام الآيات غالباً، مثل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

الثاني: الوقف الكافي، ويطلق عليه النحاس كثيراً الوقف الصالح، وربما أطلق عليه قليلاً: (مفهوم)، وهو قريب من التمام، فيحسن قطع الكلام عليه، والائتناف بما بعده إلا أن ما بعده له تعلق به من جهة المعنى نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ۚ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨]، فالوقف على قوله: ﴿مَا هِيَ ۚ﴾، ثم الائتناف بما بعده؛ إذ المعنى والإعراب صالحان في ذلك غير أن ما بعد الوقف جواب لما قبله فهو متعلق به.

(١) نقل النحاس بعض الوقوف بمصطلحاتها عن سابقيه، مثل: نافع، والأخفش، وأبي حاتم، وغيرهم. انظر: القطع والائتناف١/ ١٢١، ١٥٧، ١٦٩، ٢٠٠، ٢٢٥، ٣٣٠، ٢/ ٤٩٨، ٦٤٥، ٧٢٠.

(٢) انظر: المكتفى٧.

(٣) النكزاوي: أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله، القاضي، مقرئ، نحوي، توفي سنة ثلاث وثمانين وست مئة. طبقات القراء٢/ ٨١٦، بغية الوعاة٢/ ٥٨.

(٤) انظر: الاقتداء١/ ٧٤، وجمال القراء٢/ ٥٦٣، والنشر٢/ ٥٧.

(٥) ذكر النحاس بعض تلك المصطلحات إجمالاً في مطلع كلامه على سورة الأنعام، فذكر منها: القطع التام، والحسن، والكافي، والصالح. انظر: القطع والائتناف١/ ٢١٩.

الثالث: الوقف الحسن، وهو ما يحسن الوقف عليه غير أنه لا يحسن الائتناف بما بعده؛ لكونه متعلقاً بما قبله في اللفظ[1] والمعنى معاً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ فَانتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ ۝١٠٢ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا﴾ [يونس: ١٠٣]، فالوقف على قوله: ﴿الْمُنتَظِرِينَ﴾ حسن؛ لتعلقه بما بعده لفظاً ومعنى.

الرابع: الوقف القبيح، وهو الذي لا يستبين معه معنًى، مثل الوقف على (ملِكِ) من قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، فلا معنى من ذلك، أو يترتب على الوقف عليه معنى فاسد، مثل الوقف على ﴿وَالْمَوْتَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦]، فيكون أشرك الموتى بالاستجابة مع الأحياء، أو ينبني عليه ابتداء فاسد، كالوقف على قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ من قوله سبحانه: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، فإن الابتداء بقوله: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ قبيح.

وربما رأى من اطلع على كتاب النحاس شيئاً من التداخل بين بعض المصطلحات، ولكن المعتمد في ذلك على فهم قاعدة الوقف والابتداء بالنظر إلى المعنى والإعراب، وعدم الاقتصار على الوقف فقط دون الابتداء؛ لتحقق الغرض من المعنى والإعراب.

(١) المراد بالتعلق اللفظي: أن يكون ما بعده متعلقاً بما قبله من جهة الإعراب، وهذا محل عناية شديدة عند النحاس. وربما جعل العربية مقابلاً للمعنى مكان اللفظ، كأن يقول: وهذا ممتنع من جهة العربية والمعنى. انظر: القطع والائتناف ١/ ٢١٠. وانظر مثالاً على ذلك كلامه على الوقوف في سورة الفاتحة ١/ ٢٩.

مواضع الوقف

الموضع الأول:

قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩].

أورد النحاس عدم صحة الوقف على قوله تعالى: ﴿مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾، وجعل ذلك هو الوجه المتفق مع رأي سيبويه المبني على ركيزتين:

الأولى: أن ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ﴾ علة له؛ إذ يعرب مفعولاً له، وسيبويه يربط بين العلة ومعللها.

الثانية: أن المفعول له لا ينفك عن عامله، إذ هو مبين سبب حدوثه، فكأنه يزيل إبهام عامله، كما يحدث في التمييز. هكذا جعله سيبويه، وأقره النحاس[(١)].

قال سيبويه في: «باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب؛ لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهماً»[(٢)].

وللعلماء خلاف حول الوقف في الآية غير ما ذكر[(٣)]:

القول الأول: الوقف على قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾، وهذا وإن كان التركيب تاماً إلا أن ما بعده متصل به، ولا يكتفي بمعناه دونه. أورده النحاس ورده.

القول الثاني: أن يكون الوقف على رأس الآية ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ ذكره النحاس عن أبي حاتم، وهذا صحيح دون خلاف؛ لتحقق تمام المعنى، ولأنه رأس آية.

---

(١) القطع والائتناف١/ ٤١. وانظر: إعراب القرآن١٠٦.

(٢) الكتاب١/ ٣٦٧.

(٣) انظر ذلك في: إيضاح الوقف والابتداء١/ ٥٠١، والقطع والائتناف١/ ٤١، والمكتفى٢٠، والوقف والابتداء، ابن الغزال١/ ٢٤٣، والوقف والابتداء في كتاب الله، ابن جبارة الهذلي٩٣، ومنار الهدى١/ ٦٣.

ويتجه الوقف على قوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ من وجوه:

الأول: أن المعنى مكتفٍ معه، وما بعده جملة جديدة.

الثاني: أن قوله سبحانه: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ علة لما قبلها، فهو مفعول من أجله، «ولا يوقف على المعلل دون العلة»(١).

الثالث: أن الوقف قبل المفعول له يقطع العامل عن معموله، وهذا ممتنع، وينبني عليه وقف قبيح وابتداء أقبح؛ لأن مذهب جمهور النحويين -وفي مقدمتهم سيبويه-(٢) أن العامل في المفعول له الفعل الذي قبله إذا كان على غير لفظه. ولهذا حملَ سيبويه المفعول له على التمييز الذي لا يزول إبهام مميزه إلا بذكره.

الرابع: أن هذا الوقف وإن لم يكن الإجماع عليه، فإنه مذهب جمهور المفسرين، واللغويين(٣)، وعلماء الوقف كما سبق.

هذا على القول بأن قوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ مفعول له، وأما من يجعله مفعولاً مطلقاً(٤)، فإن الوقف يصح قبله ويتم به المعنى والإعراب،

(١) جمال القراء٢/ ٥٦٢.

(٢) انظر: الكتاب١/ ٣٦٧، والأصول١/ ٣٠٦، وأسرار العربية١٨٦، وشرح المفصل٢/ ١٣٨، والتذييل والتكميل٧/ ٢٣٥. وينظر ما قاله النحاس عند بيان الوقف في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]؛ إذ منع الوقف قبل (جزاء)؛ لكونه مفعولاً له عند سيبويه وشيخه، وما قبله بمنزلة العامل، فلا يوقف قبله. القطع والائتناف٢/ ٥٤٥، ونحوه ما قاله في بيان الوقف عند قوله تعالى: ﴿جَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ۝ نِّعْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [القمر: ٣٤-٣٥]؛ إذ غلَّط نافعاً في جعله الوقف على (سحر) على الرغم من أنه رأس آية؛ لأن ما قبلها عامل فيها ولا يقطع المعمول عن عامله. القطع والائتناف٢/ ٧٠٠.

(٣) انظر: معاني القرآن، الفراء١/ ١٧، وجامع البيان١/ ٣٧٦، والتحصيل١/ ١٥٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد١/ ٢٣٧، وشرح المفصل٢/ ١٣٨.

(٤) انتصر النحاس لهذا عند بيان الوقف في قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩]؛ فجعل الوقف على قوله: ﴿كُفَّارًا﴾، وفاقاً للأخفش في جعله ﴿حَسَدًا﴾ مفعولاً مطلقاً. انظر: القطع والائتناف١/ ٧٤، وإعراب القرآن١٣٧.

وهكذا حكم بتمام الوقف على ﴿آثَارِهِمَا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]؛ لأنه جعل (قصصاً) مفعولاً مطلقاً، أي: يقصان قصصاً. انظر: القطع والائتناف ١/ ٣٩٢.

وتكون هذه الجملة تأكيدية جديدة، يعزز ذلك أن قوله: ﴿مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾ مفعول له في المعنى، فيكون في الجملة مفعولان له من غير عاطف، وهذا لا يكون عند بعض النحويين[1].

والأظهر -والله أعلم- أنه مفعول له، والوقف عليه تمام معنًى وإعراباً، و «لا يضر تعدد المفعول من أجله؛ لأن الفعل يعلل بعلل»[2]، سواء اتحدت طبيعة تلك العلل أم اختلفت، كما هو الحاصل في الآية.

الموضع الثاني:

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥].

ذهب النحاس إلى أن تمام الوقف في الآية على قوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾؛ ذلك أن الكلام مبني بعضه على بعض عند سيبويه[3]؛ إذ يرى أن قوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ أمر باتباع ملة إبراهيم على تقدير ناصب محذوف، فكأنهم قالوا: لا نتبع اليهودية ولا النصرانية، بل نتبع ملة إبراهيم. وعده النحاس قولاً حسناً من سيبويه[4]. وبه قال المبرد، وابن الغزال[5]، وانتصر له الأنباري[6].

والعلماء مختلفون في موضع الوقف التام في الآية؛ وذلك للاختلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾، فكان منها غير الوجه السابق:

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه١/ ٩٧، والبحر المحيط١/ ٣٦٤.

(٢) الدر المصون١/ ١٣٧.

(٣) الكتاب١/ ٢٥٧.

(٤) القطع والائتناف١/ ٨١.

(٥) ابن الغزال: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن الغزال النيسابوري، النحوي المقرئ، إمام في النحو وما يتعلق به من العلل، له مصنفات مفيدة في النحو والقراءات، توفي سنة ست عشرة وخمس مئة. طبقات القراء٢/ ٥٨٧، بغية الوعاة٢/ ١٤٦.

(٦) انظر: المقتضب٢/ ٣١٧، والوقف والابتداء١/ ٢٨٠، والبيان في غريب إعراب القرآن١/ ١٢٤.

أولاً: ما ذهب إليه الكسائي، والفراء، والزجاج[1] من أنه على حذف مضاف منصوب بـ(كان) محذوفة، على تقدير: بل نكون أهل ملة إبراهيم، وهذا حكمه في الوقف حكم الأول، فلا يكون الوقف على ﴿تَهْتَدُوا﴾؛ لكون الجملة مرتبطة بما قبلها في المعنى والإعراب إلا أنه أضعف من جهة كثرة الحذف فيه، فحذف العامل، والمضاف.

الثاني: مذهب أبي عبيدة أنه منصوب على الإغراء[2]، أي: الزموا ملة إبراهيم، أو عليكم بها فالزموها، ويكون الوقف على ﴿تَهْتَدُوا﴾ كافياً[3]؛ لارتباطه بما بعده بالمعنى، وهذا قريب من القول الأول إلا أنه حمل على الإغراء.

الثالث: ما ذهب إليه الأخفش، وابن الأنباري، والداني، والنكزاوي[4] من أن تمام الوقف على ﴿تَهْتَدُوا﴾؛ لكونه جواب الأمر (كونوا)، وكأن قوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ استئناف كلام جديد.

والقول الأول هو المتوجه فيما يظهر؛ لكون المعنى يعضده؛ إذ ما قبله أمر باتباع اليهودية أو النصرانية، فجاء هذا على الأمر باتباع ملة إبراهيم الحنيفية، وصرح في غير موضع بالأمر باتباعها للنبي صلى الله عليه وسلم وأمته، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ﴾ [النحل ١٢٣]، وقال: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ ۗ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [آل عمران ٩٥]، والإضمار والإظهار جائزان قياساً في مثل هذه المسألة.

(١) انظر: القطع والائتناف١/ ٨١، ومعاني القرآن، الفراء١/ ٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه١/ ٢١٣.
(٢) مجاز القرآن١/ ٥٧.
(٣) القطع والائتناف١/ ٨١.
(٤) انظر: القطع والائتناف١/ ٨١، وإيضاح الوقف والابتداء١/ ٥٣٤، والمكتفى٢٧، والاقتداء١/ ٢٤٦.

الموضع الثالث:

قولـه تعـالى: ﴿لِئَـلَّا يَكُـونَ لِلنَّـاسِ عَلَيْكُـمْ حُجَّـةٌ إِلَّا الَّذِيـنَ ظَلَمُـوا مِنْهُـمْ﴾ [البقـرة: ١٥٠].

اختلـف العلـماء في دلالـة الآيـة، ونـوع الاسـتثناء أمتصـل أم منقطـع؟ ممـا أدى إلى الاختـلاف في موضـع الوقـف، فلهـم «في ذلـك اختـلاف كبـير يطـول شرحـه»[١].

والحاصـل في الآيـة أنـه إن كان الاسـتثناء منقطعـاً، فـإن الوقـف قبـل (إلا) عـلى قولـه: ﴿لِئَـلَّا يَكُـونَ لِلنَّـاسِ عَلَيْكُـمْ حُجَّـةٌ﴾ ليـس بوقـف تـام، ولا كاف عنـد النحاس؛ ذلـك أن المنقطـع عنـد سـيبويه متعلـق بـما قبلـه عـلى معنى(لكـن)[٢]، فقولـه: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُـوا مِنْهُـمْ﴾ متعلـق بـما قبلـه مـن جهـة المعنـى؛ فيكـون عـلى «مذهـب سـيبويه: لكن الذيـن ظلمـوا مـن النـاس فإنهـم يحتجـون عليكـم، فالاسـتثناء الـذي ليـس مـن الأول لا بـد أن يكـون متعلقـاً بـالأول»[٣]، فالاسـتدراك بـاق، ولا يتـم دون مـا قبلـه.

وهذا القول هو ما استقر عليه مذهب البصريين[٤].

ومـن علـماء الوقـف مـن يستحسـن الوقـف في الاسـتثناء المنقطـع قبـل (إلا)، ثـم يبتـدئ بهـا[٥]، وليـس هـذا هـو الوجـه عنـد علـماء العربيـة؛ لِمـا ذُكـر آنفـاً.

وذهـب الكوفيـون إلى أنـه لا اسـتثناء في الآيـة، وإنـما (إلا) عـلى معنـى الـواو[٦]؛ أي: لا يكـون للنـاس حجـة ولا الذيـن ظلمـوا، فـ﴿الَّذِيـنَ ظَلَمُـواْ﴾ في موضـع جـر عطـف عـلى (النـاس)، فـلا يصـح الوقـف قبـل ذلـك عـلى هـذا القـول؛ لئـلا يفصـل

(١) منار الهدى١/ ١٣٣.

(٢) انظر: الكتاب٢/ ٣٢٥.

(٣) القطع والائتناف١/ ٨٤.

(٤) انظر: معاني القرآن، الأخفش١/ ١٦٢، والمحتسب١/ ١١٥، والإنصاف٢٣٢.

(٥) انظر: القطع والائتناف١/ ٨٤، والوقف والابتداء، ابن جبارة الهذلي٨٣، وجمال القراء٢/ ٥٥٦، ومنار الهدى١/ ١٣٣.

(٦) انظر: الإنصاف٢٣٢.

بين المعطوف والمعطوف عليه، وهذا القول رده النحاس بأن مجيء «(إلا) بمعنى الواو لا يعرف، ولا يصح، وفيه بطلان المعنى»[1]، ولو قيل به لصار حجة لكل من أراد أن يبطل الاستثناء في كلامه، ولا شك أنه مناف للفصيح، فلا ينبغي أن يحمل القرآن عليه.

وذهب عامة المفسرين، ومنهم ابن عباس رضي الله عنهما[2] إلى أن الاستثناء متصل، وليس من المنقطع في شيء، فيكون المقصود بـ﴿الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ مشركي قريش والعرب، والوقف على هذا القول على ما بعد (إلا)؛ لتعلق المستثنى بالمستثنى منه.

والذي يظهر أن هذا هو الوجه؛ لأمور:

الأول: أن الجمهور على أن ﴿الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ هم مشركو العرب من قريش وغيرهم[3].

الثاني: ذهب جمهور الصحابة رضوان الله عليهم، وهم أقرب الناس لنزول الآية إلى أنها نزلت في العرب، وليست في أهل الكتاب.

الثالث: ما حكاه الطبري من إجماع أهل الحجة من أهل التأويل أن معنى الاستثناء في الآية هو الذي يثبت لما بعد (إلا) ما كان منفياً عما قبلها[4]، وعليه يكون الاستثناء متصلاً على غير معنى (لكن)، وضعف قول اللغويين بأنه على معنى(لكن)[5].

الرابع: أنه متى كان حمل الاستثناء على المتصل ممكناً فهو أولى من المنقطع[6]، وهو في الآية ممكن.

(١) القطع والائتناف٢/ ٤٩٩. وانظر: ١/ ١٧٧. وإعراب القرآن٢٥٩.
(٢) انظر: البحر المحيط٤/ ٩٣.
(٣) انظر: جامع البيان٢/ ٦٨٣.
(٤) انظر: جامع البيان٢/ ٦٨٧.
(٥) جامع البيان٢/ ٦٩٠.
(٦) انظر: البحر المحيط٤/ ٩٣-٩٤.

الموضع الرابع:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة:٢٤٠]

لكون الوقف القرآني وثيق الصلة بالإعراب اختلف في الوقف في الآية للاختلاف في إعراب الاسم الموصول من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾، وكان ذلك على النحو الآتي:

الأول: أن يكون مبتدأ مؤخراً لخبر محذوف مقدم على تقدير: ومما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم، وهذا مذهب سيبويه[١]، وينْبني عليه جواز الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾ على أنه وقف كافٍ؛ إذ الإعراب تم بذلك وما زال للمعنى اتصال بما بعده، كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وكأن النحاس يميل إلى هذا القول، وقدمه على غيره من الأقوال[٢]، وإليه ذهب كثير من البصريين[٣].

ابن الأنباري ذهب مذهب سيبويه غير أنه رأى أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾[٤].

أنكر ابن عطية هذا الوجه، ولم يرتض نسبته إلى سيبويه، لأنه يرى أن سيبويه يحمل الموصول (الذين) على الابتداء إذا كان في الكلام بعده أمر أو لفظ أمر لا معناه.

وهذا غير متجه من وجهين:

أولهما: أن سيبويه قال بذلك في آيات لا يوجد فيها لفظ أمر[٥].

(١) الكتاب١/ ١٤٢-١٤٣.
(٢) القطع والائتناف١/ ١٠٥، وانظر:١/ ٢٤٨، ٢٩٤.
(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه٢/ ١٧١.
(٤) إيضاح الوقف والابتداء١/ ٥٥٤.
(٥) انظر: الكتاب١/ ١٤٣.

ثانيهما: أن الآية المذكورة إنما هي على قراءة من نصب (وصية)[1]، ونصبها إنما هو بطلب مقدر، على معنى: فليوصوا وصية، وهو ما قدره ابن عطية نفسه[2]، والمحذوف متى ما دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ.

الثاني: أنه مبتدأ، وما بعده صلة له، وخبره محذوف، وليس في الآية تقديم ولا تأخير، ويكون الوقف على قوله: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾، وانتصر له ابن الغزّال، والنكزاوي[3].

يعضد ما ذهبَ إليه سيبويه كونُ الكلام مبنياً على كلام سابق له في التقدير، فالاسم الموصول (الذين) جاء بعد قصص وأحاديث يقتضيها السياق، ويتم بها المعنى. وهذا الوجه أيسر وأبين في المعنى، والبداءة بما بعده أقوى في دلالة الأمر.

الموضع الخامس:

قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ ۖ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ ۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:٤٩]

يرى النحاس أن الوقف على قوله: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ ليس وقفاً كافياً، فيحسن عدم الوقوف عليه؛ لأن ما بعده ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم﴾

(١) قرأها بالنصب غير ابن كثير، ونافع، والكسائي. السبعة١٨٤.

(٢) المحرر الوجيز٢/ ١٢٠.

(٣) الوقف والابتداء١/ ٣١٩، والاقتداء١/ ٣٢٨، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء١/ ٥٥٣، والقطع والائتناف١/ ١٠٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد١/ ٤٨٣.

لا يصلح الابتداء به عند سيبويه[1]؛ إذ يقبح عنده الابتداء بـ(أنّ) المفتوحة[2]، قال: «ألا ترى أنه يقبح أن تقول: أنك منطلقٌ بلغني أو عرفت، لأنَّ الكلام بعد (أن) و(إن) غير مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن. وإنما كرهوا ابتداء(أنّ)؛ لئَّلا يشبِّهوها بالأسماء التي تعمل فيها (إنَّ)، ولئلا يشِّبهوها بـ(أنْ) الخفيفة؛ لأنَّ (أنْ) والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه»[3].

هذا وإن (أنّ) ترتبط بما قبلها ارتباطاً وثيقاً من جهة الإعراب؛ إذ هي مع منصوبها في تأويل مصدر، ومن جهة المعنى، فلا يتم معنى ما قبلها إلا بها، ومن هنا قبح الابتداء بها، ويظهر هذا جلياً في الآية التي معنا، فنلحظ أن قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم﴾ تفسير لما قبله وبيان له، فعيسى عليه السلام يخبر قومه بمجيئه بآية من ربه، وهي أنه يخلق من الطين كهيئة الطير، وهكذا. وقد حكى ابن بابشاذ الإجماع على أن (أنّ) المفتوحة لا يبتدأ بها[4].

وتمام الوقف هو ما قال به النحاس أن يكون على رأس الآية ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾؛ لما فيه من تمام المعنى.

الموضع السادس:

قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۖ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ﴾[5] [النساء:٢٤].

(١) القطع والائتناف١/ ١٣٧. وأورد في (إعراب القرآن) كلاماً نحو هذا، منَعَ فيه البداءة بـ(أنَّ) المفتوحة محتكماً إلى قول سيبويه عند قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ [الحج: ٤] قال معترضاً على من جعل قوله: ﴿فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ في موضع رفع: «ومن زعم أنّ (أنّ) في موضع رفع بالابتداء فقد أخطأ؛ لأنّ سيبويه منع أن يبتدأ بأنّ المفتوحة»٥٦٣.

(٢) قرأها نافع بكسر الهمزة على الاستئناف، ولا يشكل الوقف قبلها على هذه القراءة. السبعة٢٠٦.

(٣) الكتاب٣/ ١٢٤.

(٤) شرح المقدمة المحسبة١/ ١٢٥.

(٥) تابع النحاسُ سيبويه في المواضع المشابهة له في كتاب الوقف، وإعراب القرآن. انظر: القطع والائتناف ١/ ٢١٢، ٢/ ٥٠٥، ٥٢٩، ٥٣٩، ٥٤٥، ٦٠٨، ٧٠٠، وإعراب القرآن٢٤٠، ٢٩٧.

هذه الآية متممة لآية المحرمات من النساء، فكان الأخفش يرى أن تعداد المحرمات انتهى عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، فالوقف هنا تمام[1]؛ إذ به يتم تعداد المحرمات غير أن النحاس رأى أن ذلك لا يستقيم على مذهب سيبويه[2]؛ ذلك أن سيبويه يرى أن قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ﴾ مصدر مؤكد لعامله دل عليه مضمون الكلام قبله، ولا يجوز الوقف دونه من وجهين:

الأول: أن في الوقف قبل قوله عز وجل: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ﴾ فصلاً بين العامل ومعموله، وهذا لا يجوز، فيمتنع الوقف.

الثاني: أن البداءة بما بعده ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ﴾ ابتداء بمنصوب، وهذا لا يكون إلا أن يكون معه عامله[3].

فمعنى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾: كتب الله -جل وعلا- ذلك عليكم كتاباً. قال سيبويه: «ولما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾، حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ توكيداً»[4].

وأما قول الأخفش فيستقيم إن حمل ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ على الإغراء؛ أي: الزموا كتاب الله، فيكون بداية كلام جديد، أو على ما ذهب إليه الكوفيون[5] بأنه منصوب بـ(عليكم) المذكور؛ لأنه يجوز عندهم تقديم معمول اسم الفعل عليه.

(١) انظر: القطع والائتناف١/ ١٦٢، والهداية إلى بلوغ النهاية٢/ ١٢٨٦.

(٢) القطع والائتناف١/ ١٦٢.

(٣) ونظير ذلك: ما ذكره النحاس عند قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ [المائدة: ٩٦] اعترض على من قال بالوقف على قوله: ﴿وَطَعَامُهُ﴾ بأنه غلط؛ إذ كيف يبتدأ بمنصوب يعمل فيه ما قبله؛ لأنه يجعل(متاعاً) مفعولاً مطلقاً؛ أي: يمتعون متاعاً، ثم يعقب النحاس على ذلك بقوله: «وهذا من أحسن الكلام في النحو» القطع والائتناف١/ ٢١٢.

(٤) الكتاب١/ ٣٨١.

(٥) انظر: الإنصاف١٨٧.

والقول بأن ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ مصدر، والوقف عليه أولى من وجوه:

الأول: أن فيه تقويةً لمعنى التحريم في الآية المتحقق من المصدر المؤكد للعامل ومضمون الآية، قال الفارسي: «فالكتاب مصدر لكتب الذي دلّ عليه قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾؛ لأن المعنى: كتب هذا التحريم عليكم كتاباً»[1].

الثاني: أن نصبه على الإغراء على تقدير: الزموا كتاب الله، يضعفه قوله: (عليكم) بعده؛ إذ هي لا تخلو من معنى الإغراء، وتقوم مقام فعله غالباً.

الثالث: أن قول الكوفيين إنه منصوب باسم الفعل المؤخر عنه لا يخلو من ضعف؛ لكون اسم الفعل فرعاً عن الفعل، والفرع لا يقوى قوة الأصل في جميع تصرفاته، ومنها عمله مؤخراً.

الرابع: أن نصبه على المصدر هو مذهب أهل التأويل[2]، وهو مذهب جمهور النحويين[3]، وعلماء الوقف والابتداء[4].

الخامس: أن القرآن ينبغي أن يحمل على ما يتفق مع لسان من نزل عليه، والقول بالمصدر، هو أقرب الوجوه لكلام العرب؛ لما في غيره من ضعف.

السادس: يعضده قراءة من قرأ[5]: ﴿كَتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، أي: كأنه قال سبحانه: كتب الله عليكم التحريم فيما ذكر من النساء.

(١) الحجة للقراء السبعة٢/ ٣٥٢.

(٢) جامع البيان٦/ ٥٧٨.

(٣) انظر: معاني القرآن، الفراء١/ ٢٦٠، والمقتضب٣/ ٢٠٣، والأصول١/ ١٤٢، والإيضاح العضدي١٩٢، والمحتسب١/ ١٨٦، وكشف المشكلات١/ ٣٠١، وأسرار العربية١٦٦.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء٢/ ٥٩٦، والهداية إلى بلوغ النهاية٢/ ١٢٨٦، والمكتفى٥٠، والوقف والابتداء، ابن الغزال١/ ٤٠٩، ومنار الهدى١/ ١٧٨.

(٥) ابن أبي السميفع. انظر: المحتسب١/ ١٨٤.

الموضع السابع:

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

تعددت الأقوال في موضع الوقف في الآية:

قيل: الوقف على قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾؛ إذ به يتحقق جواب الشرط ويتم الاستثناء، وبه قال النحاس، وكثير من علماء الوقف[1]؛ لأن ما بعد (إلا) بدل من المستثنى منه، ولا يحسن قطع التابع عن متبوعه؛ إذ هو بعضٌ منه ومتممٌ له، وظاهر كلام سيبويه يقوي القول بذلك؛ إذ جعل البدل هو وجه الكلام[2].

وقيل الوقف على قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ﴾؛ إذ به يحصل جواب الشرط، وتحمل الآية على لغة من يقول: (أكلوني البراغيث). وهذا القول مردود عند النحاس وكثير من علماء الوقف؛ لأن هذه «لغة شاذة قليلة لا تحمل عليها كلام الله جل وعز»[3]، ولم يرتضها سيبويه في كتاب الله، وحكم عليها بالقلة، وحمل ما يحتمل ذلك في كتاب الله على البدل[4].

والقول بالبدل والوقف على قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ أقرب للصواب، وبه يتحقق الاكتفاء لفظاً ومعنى، ولا يقطع التابع عن متبوعه، والوجه في العربية على ذلك؛ إذ البدل على نية تكرار العامل، فهو في الآية بمنزلة الفاعل الذي يتحتم وجوده في الجملة، ولا يصح الوقف دونه.

---

(١) القطع والائتناف١/ ١٧٢، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء٢/ ٥٩٩، والمكتفى٥١، والاقتداء١/ ٥٤٨، ومنار الهدى١/ ١٨٥، وتقييد الوقف٢٧٦.

(٢) الكتاب٢/ ٣١١.

(٣) القطع والائتناف١/ ١٧٢، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء٢/ ٥٩٩، والمكتفى٥١، ومنار الهدى١/ ١٨٥.

(٤) انظر: الكتاب٢/ ٤٠-٤١.

الموضع الثامن:

قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ۚ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[1] [النساء: ١٦٢].

اختلف في موضع الوقف في الآية، على أقوال:

الأول: أن يكون الوقف على قوله: ﴿وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ﴾؛ ولاتصاله بما بعده في المعنى، فإن الوقف كافٍ وليس بتام، ويكون ﴿وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ﴾ منصوباً على المدح بفعل مضمر وجوباً، وهو قول سيبويه، والفراء، وجمهور البصريين[2]، وعلى قولهم يكون الوقف عليه تماماً؛ ذلك أن سيبويه ومن قال بقوله جعلوا ما بعده ﴿وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ جملة مستأنفة من مبتدأ مخبر عنه بما بعده، أو خبر عن مبتدأ محذوف، فتمت الجملة.

وهذا القول هو أصح الأقوال عند أبي جعفر النحاس، وبناء عليه أجاز الوقف قبله على ﴿وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ﴾[3]، وتبعه النكزاوي، والأشموني[4].

الثاني: لا يكون الوقف إلا على قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ۚ﴾ على أنه مجرور عطفاً على ما قبله، ولا يصح الوقف عليه قبل مجيء المعطوف[5]، وعطفه من وجوه:

---

(١) ونظير هذا الموضع قوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۖ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ﴾ [البقرة: ١٧٧].
استحسن النحاس الوقف قبل قوله: ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾؛ لنصبها على المدح عند سيبويه. انظر: الكتاب٢/ ٦٣، والقطع والائتناف١/ ٩٠، وإعراب القرآن١٥٠. وإنما جعلت الكلام على آية النساء؛ لأن النحاس أكد فيها رأي سيبويه، وصرح به، وما قاله فيها يصلح في آية البقرة؛ إذ لا فرق كبير بين الموضعين.

(٢) انظر: الكتاب٢/ ٦٣، ومعاني القرآن١/ ١٠٧، والكامل في اللغة والأدب٢/ ٩٣١، وأمالي ابن الشجري٢/ ١٠٢.

(٣) انظر: القطع والائتناف١/ ١٩٢، وشرح أبيات سيبويه١١٦، وإعراب القرآن٢٧٢.

(٤) انظر: الاقتداء١/ ٥٩١، ومنار الهدى١/ ٢٠٢.

(٥) انظر: القطع والائتناف١/ ١٩٢، ومنار الهدى١/ ٢٠٢.

أولها: أنه معطوف على (ما) من قوله تعالى: ﴿بِمَا أُنزِلَ﴾؛ أي: يؤمنون بما أنزل إليك، وبالمقيمين الصلاة، على أنه بمعنى الملائكة، وهو قول الكسائي[1]، واختاره الطبري[2]. وفيه بعد في معناه وإعرابه.

ثانيها: أنه عطف على ضمير المخاطب المجرور في قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ﴾[3]، أي من قبلك ومن قبل المقيمين، وضعْفه من كونه عطَف ظاهراً على مضمر، وهو أمر غير مرضي عند جمهور النحويين والمحققين[4].

ثالثها: معطوف على الضمير الغائب المجرور في قوله تعالى: الهاء ﴿مِنْهُمْ﴾، ويقال فيه ما قيل في سابقه من كراهة عطف ظاهر على مضمر قال الطبري عنها: إنها «متكرهة عند العرب، ولا تكاد العرب تعطف بظاهر على مكني في حال الخفض»[5].

ويُخلص مما سبق: أن تمام الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ﴾؛ لقوة القول الأول من وجوه:

الأول: في النصب خروج عن نمط الرفع، فيلفت نظر السامع إلى مزية المصلين، وبيان فضلهم، قال سيبويه: «زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس، ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيماً»[6].

(١) انظر: معاني القرآن، الفراء١/ ١٠٧.
(٢) انظر: جامع البيان٧/ ٦٨٣.
(٣) انظر: السابق٢٧٢، والتبيان١/ ٤٠٨.
(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن١/ ٢١٢.
(٥) جامع البيان٧/ ٦٨٣، وانظر: إعراب القرآن٢٧٢.
(٦) الكتاب٢/ ٦٥.

ويحسن ذلك كلما طال الكلام، وتعددت الأوصاف[1]، حينها تكون المخالفة في الإعراب أمراً حسناً، وسبيلاً إلى تقوية المعنى وتأدية الغرض.

الثاني: جرت عادة العرب إذا كثر كلامها أن يخرجوا به من الرفع إلى النصب والعكس[2]، والقرآن إنما نزل بلسانهم.

الثالث: قطع النعت إلى المدح والتعظيم لا يكون إلا في الشيء العظيم[3]، والقيام بالصلاة من أعظم الأمور التي يستحق من يقوم بها المدح والثناء، قال ابن هشام: «وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات؛ لبيان فضل الصلاة على غيرها»[4].

الرابع: أن الخروج عن مألوف الكلام لا يكون إلا بعد تمام الكلام عند الكوفيين، «وهو فاسد؛ لأن الاعتراض يصح بالجمل بين المحتاجين»[5]، وعلى القول باشتراط التمام فقد تحقق ذلك؛ لأن قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ إخبار عن المبتدأ ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ عند سيبويه.

الخامس: أن القول بجر ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ كله من عطف الظاهر على المضمر، وهو ممتنع عند البصريين، «ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح»[6]، والقرآن ينبغي أن يحمل على أشرف المعاني وأقوى الأعاريب.

الموضع التاسع:

قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥].

(١) انظر: الإغفال٢/ ٣٦.
(٢) انظر: مجاز القرآن١/ ١٤٢.
(٣) انظر: الكتاب٢/ ٦٩.
(٤) شرح شذور الذهب٨٦.
(٥) البسيط في النحو١/ ٤١٥.
(٦) الكامل في اللغة والأدب٢/ ٩٣١.

اختلف في الوقف في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ على قولين:

الأول: الوقف على الفعل (تعلمون)؛ ذلك لكون الفعل معلقاً عن العمل، و(مَن) استفهامية في محل رفع مبتدأ، وما بعدها خبر لها. وهذا القول هو الوجه عند الطبري، والزمخشري[1].

الثاني: الوقف على ﴿مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ وهذا قول سيبويه؛ ذلك أن(علم) عنده بمعنى (عرف)[2]، و(مَن) موصولة في محل نصب مفعول به، أي: تعرفون الذي له عاقبة الدار، وحينها يكون الفعل -على رأي سيبويه- استوفى معموله، وتم المعنى، ولم يجز الوقف قبله؛ لفساد المعنى والإعراب، وهذا القول هو الأظهر عند أبي حيان، والسمين[3].

والقول بالوقف على (تعلمون)، وجعل ما بعده مبتدأ أقوى في حمل الآية على التهديد، كما في قوله تعالى: ﴿فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[النحل: ٥٥]، قال الزمخشري: «وهذا طريق من الإنذار لطيف المسلك، فيه إنصاف في المقال وأدب حسن، مع تضمن شدّة الوعيد، والوثوق بأنّ المنذِر محق والمنذَر مبطل»[4]، ومعنى التهديد والوعيد ظاهر، ومثله في القرآن كثير في تهديد صريح، كما فعل نوح عليه السلام مع قومه في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ﴾[هود: ٣٩]، وفرعون يتهدد من آمن من قومة في قوله تعالى:﴿قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[الأعراف:١٢٣].

(١) انظر: جامع البيان٩/ ٥٦٨، والكشاف٢/ ٦٨.
(٢) الكتاب١/ ٤٠. وانظر: القطع والائتناف١/ ٢٣٩.
(٣) البحر المحيط١٢/ ٦٨٦، والدر المصون٥/ ١٥٨.
(٤) الكشاف٢/ ٦٨.

وقد فطن مكي لمعنى لطيف في تقوية معنى التهديد قال: «الكلام تهديد، فلذلك جاز أن يؤمروا بالثبات على ما هم عليه، وهو الكفر، إنّما هو توعد وتهديد»[1].

وأما إذا لم يكن معنى التهديد مراداً في الآية، وهو خلاف ظاهر معنى في الآية، فإن النصب أقوى، والوقف على ﴿عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾. والله أعلم.

الموضع العاشر:

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٧١-٧٢].

يرى بعض علماء الوقف أن تمام الوقف على رأس الآية: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[2]، ولم يرتض النحاس هذا القول، ورأى أن الوقف على رأس الآية ليس بتمام ولا كاف[3]؛ ذلك أن ما بعده: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ عطف عليه، فـ(أن) ومدخولها عطف على قوله: ﴿لِنُسْلِمَ﴾، على تقدير: أمرنا للإسلام ولنقيم الصلاة، وهذا قول سيبويه، إذ يجيز أن توصل (أن) المصدرية بغير المضارع[4]، قال السيرافي: «وأما (أن) فإنها توصل بما يصير معها مصدراً، وهو الفعل المحض. سواء كان أمراً أو خبراً؛ لأن المعنى الذي يراد به يحصل فيه. ألا ترى أنك إذا قلت: أمرته بأن قم، فمعناه: أمرته بالقيام»[5].

وخالف في ذلك ابن عطية[6]؛ لاختلاف اللفظين من حيث الإعراب والبناء، فالمضارع معرب، والأمر مبني، والعطف يقتضي التشريك.

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية٣/ ٢١٩٢.
(٢) انظر: الاقتداء٢/ ٩٠.
(٣) القطع والائتناف١/ ٢٢٦.
(٤) الكتاب٣/ ١٦٢.
(٥) شرح كتاب سيبويه٩/ ٣٢٠.
(٦) المحرر الوجيز٤/ ٤١.

وهذا منه غريب؛ إذ عطف المبني على المعرب جائز في الجمل، ووروده في القرآن وكلام العرب كثير[1]، والفارق في تأثير العامل لا يتجاوز اللفظ، وهذا لا يشكل، والمعوَّل في ذلك على سبك المصدر، ولا فرق في ذلك بين المبني والمعرب، فكلاهما ينسبك معه المصدر، ويستقيم به المعنى، وأما في الآية فإن حقيقة المعطوف والمعطوف عليه أنهما مصدران مؤولان مجرور معطوف على مصدر مؤول مجرور، والتقدير: أُمِرْنا للإسلام لرب العالمين، ولإقامة الصلاة، ولتقواه. فالتشريك في الحكم الإعرابي بين المعطوف والمعطوف عليه حاصل.

والوقف إنما يكون على ما يتم به المعنى، وذلك يتحقق عند قوله سبحانه: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُوهُ﴾، وهو ما استقر عليه قول كثير من علماء الوقف، والنحويين والمفسرين[2].

الموضع الحادي عشر:

قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٢- ١٥٣].

تعددت أقوال العلماء في تحديد موضع الوقف في الآيتين في قراءة من فتح الهمزة ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي﴾ على وجوه:

الأول: أن الوقف على رأس الآية ﴿تَذَكَّرُونَ﴾؛ ذلك أن ما بعدها: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي﴾ محمول على قوله: ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ بعده، فيكون مجروراً باللام متعلقاً به، على تقدير: واتبعوه لأن هذا صراطي. وهذا قول سيبويه وشيخه الخليل[3]، وكأن

(١) انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد٦١، والبحر المحيط١٢/ ٥٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم٣/ ٥٣١.

(٢) انظر: معاني القرآن، الفراء١/ ٣٣٩، وجامع البيان٩/ ٣٣٤، ومعاني القرآن وإعرابه٢/ ٢٦٣، والأصول٢/ ٢٠٨، والكشاف٢/ ٣٧، وعلل الوقوف٢/ ٤٧٧، والتبيان١/ ٥٠٨.

(٣) الكتاب٣/ ١٢٧.

النحاس يميل إلى هذا الوجه في كتاب الوقف وإعراب القرآن[1]، وعند بيان الوقف في نظير هذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] رد القول بالعطف، وحمله على الجر على أن يكون متعلقاً بـ(تدعو) بعده؛ ليكون الوقف على رؤوس الآي.

الثاني: أن الوقف لا يكون على رأس الآية، وإنما على ما بعده، وهذا يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون معطوفاً على (ما) في الآية التي قبلها في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، أي: تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم من عدم الإشراك وأن هذا صراطي. وهو قول الفراء[2]، وعليه لا يكون الوقف على رأس الآية؛ لتعلقه بما قبله بكونه تابعاً له، ولا يوقف على المتبوع دون التابع.

ثانيهما: أن يكون معطوفاً على الضمير المجرور من قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ﴾، أي: وصاكم به وبأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، وهو أحد قولي الفراء، وابن الأنباري[3]، وضعفه النحاس؛ للعطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار. وحكمه في الوقف حكم ما قبله.

والوجه -والله أعلم- أنه معطوف على (ما)، ويكون معمولاً لـ(اتل)؛ لأمور:

الأول: وضوح المعنى معه، وسلامته.

الثاني: عدم الحاجة فيه إلى التقدير، فقول سيبويه محوج إلى تقدير لام الجر، وما أغنى عن التقدير أولى مما يحوج إلى تقدير، والوجه الثاني فيه العطف على

(١) انظر: القطع والائتناف١/ ٢٤٤، ٢/ ٧٦٧، وإعراب القرآن٣٣٢، ١٠١٥.
(٢) معاني القرآن١/ ٣٦٤.
(٣) انظر: معاني القرآن١/ ٣٦٤، وإيضاح الوقف والابتداء٢/ ٦٤٦.

الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وهذا ضعيف عند جمهور النحويين، وحمل القرآن على أكمل الوجوه وأقواها أولى.

الثالث: القول بالعطف فيه تتميم للتوصيات المتكررة في الآيات التي قبل هذه الآية، بدلالة خاتمة الآية: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِ ۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ إذ ختمت بما ختم به الآيات قبلها بالتأكيد على الوصية، فالأمر للنبي صلى الله عليه وسلم بأن يتلو هذه التوصيات على أمته، ومنها: الأمر باتباع صراط الله المستقيم.

الرابع: أن هذا الوجه هو اختيار الأئمة من المفسرين[1] والتابعين، وعلماء الوقف، وأئمة اللغة[2]، وكأن النحاس يميل إليه في بعض مصنفاته[3]، فلم يورد غيره، وكأنه هو الوجه.

الموضع الثاني عشر:

قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

رأى النحاس أن تمام الوقف في الآية لا يكون على قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾، معللاً ذلك بما ذهب إليه سيبويه بأن (أم) حرف عطف[4] يربط المعطوف بالمعطوف عليه، و «ما بعدها لا يستغني عما قبلها»[5]، فهي كـ (الواو) و(أو) في إفادة التشريك مع معناها الأصلي، قال السيرافي: «وسبيل (أم) لما كانت للعطف أن تصير بين ما قبلها وما بعدها ملابسة»[6].

(١) قال سيبويه في نظير هذه الآية آية سورة الجن: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]: «وأما المفسرون فقالوا على أوحي» ٣/ ١٢٧، أي: أنه معطوف على مرفوع (أوحي).

(٢) انظر: معاني القرآن، الأخفش١/ ١١٨، وجامع البيان٩/ ٦٧٢، وإيضاح الوقف والابتداء٢/ ٦٤٦، والهداية إلى بلوغ النهاية٣/ ٢٢٤٤، والمكتفى٧٣، وكشف المشكلات١/ ٤٤٢، وتنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب٢١٨.

(٣) انظر: معاني القرآن الكريم٢/ ٥١٨.

(٤) انظر: الكتاب٣/ ٦٤، ١٠٨.

(٥) التذييل والتكميل١٣/ ١٠٧.

(٦) شرح كتاب سيبويه١٠/ ٦٩.

ومن هنا رأى النحاس أن تمام الوقف إنما هو على قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾.

ولعل هذا هو الصواب؛ لظهور معنى العطف بـ(أم) هنا للمعادلة الظاهرة، سواء أقدرت المعادلة بالجملتين الفعليتين أم بالمصدر دعاؤكم وصمتكم، وسيأتي بيان ذلك؛ ولكون المعنى يطلب آخر الآية؛ ليفهم أولها، وإلى هذا ذهب الفراء، وابن سعدان، والمبرد، وجمهور النحويين، وانتصر له الداني وفاقاً لسيبويه[1].

وسبيل (أم) المعادلة أن تعادل بين اسمين، أو فعلين، أو جملتين اسميتين، أو فعليتين، وهذه الآية التي معنا وإن كان ظاهرها المعادلة بين فعلية واسمية فإن تقديرها عند سيبويه محمول على الفعل، فيكون من عطف الفعلية على الفعلية، فيكون قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾ على معنى: أم صمتم[2]، قال أبو حيان: «وعطفت الجملة الاسمية على الفعلية؛ لأنها في معنى الفعلية، والتقدير: أم صمتم»[3].

يذكر الرماني ملمحاً لطيفاً في سر مخالفة المعادلة في التعبير بالاسم دون الفعل في الآية بأن الاسم «أكثر في الفائدة؛ إذ يدل على: (أم صمتم) بوقوعه موقعه، وعلى اتصال ذلك بالحال من جهة صيغة هذا الذي وقع موقعه»[4].

وهذا معنى حسن، غير أن النحاس[5] ذهب إلى أنه لا فرق بين المعنيين كما هو ظاهر كلام سيبويه، مخالفاً بذلك ثعلباً؛ إذ يرى أن اختلاف المعادلة إنما هو مراعاة للفاصلة القرآنية، وهذا التفسير وحده لا يفي بالمراد.

(١) انظر: معاني القرآن١/ ٤٠١، والوقف والابتداء١١٧، والمقتضب٣/ ١٧٨، والمكتفى٥١٠.
(٢) الكتاب٣/ ١٠٨.
(٣) البحر المحيط١٣/ ٤٢٨، وانظر: التذييل والتكميل/ ١٠٩.
(٤) شرح كتاب سيبويه٢/ ٩٤٧.
(٥) إعراب القرآن٣٦٤.

ثمة موضع آخر وثيق الصلة بهذا الموضع عند النحاس، وذلك قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥١-٥٢].

أورد النحاس[١] جملة من المواضع التي تحتمل أن تكون صالحة للوقف في الآية، دعا إليه الاختلاف في معنى(أم)، منها:

الوقف على قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾، على أن تكون(أم) منقطعة بمعنى(بل)، أي: بل أنا خير من موسى.

الوقف على(أم)، ويبتدأ بعدها: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا﴾، ويحتمل وجهين:

الأول: أن (أم) زائدة، ذهب إليه أبو زيد اللغوي، وهو قول مرجوح، بل ذكر السيرافي أنه لم يقل به غيره من النحويين[٢]، ولكن ابن خروف وافق أبا زيد، وقوّى مذهبه؛ لأنها ربما لا تحتمل غير ذلك[٣].

الثاني: أن (أم) عاطفة وليست زائدة، وحذف معطوفها، حكاه ابن هشام، ثم حكم ببطلانه؛ لأن المعطوف لا يحذف إلا ومعه العاطف[٤].

انتهى النحاس إلى أن التمام في الوقف هو على قوله: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾، على ما ذهب إليه سيبويه، وشيخه الخليل[٥]؛ ذلك أن (أم) وإن كان ظاهرها منقطعة فإنها في المعنى معادلة قال: «وفيه شيء لطيف من النحو على قول سيبويه، وذلك أنهم إذا قالوا لفرعون: أنت خير من موسى، فهم عنده بصراء فالمعنى: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء؛ لأن فرعون غرّه إمهال الله جل وعز إياه، وإقامته على التجبر والسعة التي هو فيه، وما كان موسى

(١) القطع والائتناف٢/ ٦٤٤، وانظر: الهداية إلى بلوغ النهاية١٠/ ٦٦٧٥.
(٢) شرح كتاب سيبويه١٠/ ١٨، وانظر: المقتضب٣/ ٢٩٦.
(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)٢٦٦.
(٤) مغني اللبيب٦٤.
(٥) انظر: الجمل المنسوب للخليل٣٤٠، والكتاب٣/ ١٧٣.

فيه من الضعف فافتخر بذلك فقال: أفلا تبصرون ما أنا فيه من الملك والنعيم أليس أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يبين كلامه؟، فكان عنده إنه إنما صار إلى ما صار إليه؛ لأنه خير من موسى صلى الله عليه وسلم، فبعض الكلام متعلق ببعض»[1].

النحاس يرى في ظاهر كلامه أن(أم) متصلة تربط آخر الآيات بأولها، والوقف على(أم) أو ما قبلها يجعل المعنى منفصلاً عن بعضه، وقال في موضع آخر: «وأحسن ما قيل في هذه الآية قول الخليل وسيبويه أن المعنى: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء، ويكون ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾، بمعنى: أم أنتم خير؛ لأنهم لو قالوا له: أنت خير، كانوا عنده بصراء»[2].

وفي (الجمل) المنسوب للخليل[3] أن (أم) مخرجها مخرج المنقطعة ومعناها معنى المعادلة.

وهذا القول هو الظاهر من كلام الفراء، والأخفش، وابن جرير الطبري، والداني، والزمخشري، والعكبري[4].

وذهب المبرد إلى أنها منقطعة[5]؛ لشك فرعون في بصرهم، وهو ما فهمه ابن خروف من كلام سيبويه[6].

وخالف أبو حيان[7] ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من المعادلة في الآية، وعده قولاً متكلفاً؛ إذ لا يمكن عنده أن يكون ما بعد (أم) معادلاً لما قبلها. ولكنه خالف ذلك في شرحه على التسهيل[8]، فذهب مذهب سيبويه وعدها معادلة.

(١) القطع والائتناف٢/ ٦٤٥

(٢) معاني القرآن ٦/ ٣٧٠.

(٣) ٣٤٠.

(٤) انظر: معاني القرآن، الفراء٣/ ٣٥، ومعاني القرآن، الأخفش١/ ٣٢، وجامع البيان١٢/ ٢٠٦، والمكتفى١٩١، والكشاف٤/ ٢٦٠، والتبيان٢/ ١١٤٠.

(٥) المقتضب٣/ ٢٩٦.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)٢٦٧.

(٧) البحر المحيط٢٣/ ١٦٠-١٦١.

(٨) انظر: التذييل والتكميل١٣/ ١٠٩.

والذي يظهر والله أعلم أن الوقف على رأس الآية؛ للمعنى الذي ذكره سيبويه في تفسير المراد من الآية على كون (أم) متصلة معنًى منقطعة لفظاً، ويعضد ذلك كون بعض الكلام متعلقاً ببعض، وسيبويه وإن وضع (أم) هذه تحت باب (أم) المنقطعة فإنما حمله على ذلك كون الكلام مثبتاً، والمتصلة لا تقع بعد الإثبات[1]، وكلامه يفهم منه معنى المعادلة.

الموضع الثالث عشر:

قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٤-٥].

في الوقف على رأس الآية (مبين) قولان:

الأول: أن الوقف عليه ليس بتمام؛ ذلك أن ما بعده مبني عليه ومتصل به من حيث المعنى والمبنى؛ إذ (الأنعام) منصوب بفعل مضمر وجوباً يفسره الفعل السابق، أي: خلق الإنسان، وخلق الأنعام، من باب عطف الجمل، وهذا مذهب سيبويه، واختاره النحاس[2].

وإنما حملهم على النصب مراعاة التناسب والتشاكل في الجمل، فتعطف الفعلية على الفعلية؛ إذ تحقق التشاكل بين المتعاطفين أولى وأقوى، قال سيبويه: «وإنما اختير النصب ههنا؛ لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يُبْنَى على الفعل، وليس قبله اسم مبني على الفعل؛ ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل»[3].

(١) مغني اللبيب١٥٤.
(٢) القطع والائتناف١/ ٣٦٠. وانظر: إعراب القرآن٤٧٧.
(٣) الكتاب١/ ٨٨.

يُلحظ أن سيبويه يعنيه كون الأولى مبتدأة بفعل من دون نظر إلى كونه ناصباً، أو رافعاً، أو متعدياً بحرف جر، وهذا ما أبان عنه بالأمثلة[1]، نحو: مررت بزيد وعمراً مررت به، بنصب عمرو؛ لأن الجملة مبتدأة بفعل، وهذا له نظائر كثيرة من القرآن سيأتي ذكرها.

الثاني: الوقف تمام على قوله: (مبين)، وهذا مذهب الكوفيين؛ لأنهم ينصبون (الأنعام) بالفعل بعده العامل في ضميره، وهو (خلقها)، على أن يلغى الضمير عند الكسائي[2]، أو يعمل فيهما؛ لكونهما في المعنى لشيء واحد عند الفراء[3]، وتكون «فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم: تأكيد إيقاع الفعل عليه»[4].

بالقول الأول قال جمهور النحويين، وعلماء الوقف، وكثير من مفسري القرآن ومعربيه[5]؛ وهو أولى بالصواب؛ لكون الفعل الثاني أخذ مفعوله، ولكيلا يبقى اسم بلا إعراب، وكون ذلك يستقيم في بعض التراكيب والجمل، فإنه لا يستقيم في الجميع كما في هذين التركيبين:

- أزيداً مررت عليه؟
- أخالداً بنيت بيته؟

وبتقدير فعل مضمر يتحقق التناسب بين الجمل في الإعراب والمعنى، وهذا أقوى في النظم؛ «إذ العطف نظير التثنية، فينبغي أن يتناسب المعطوف والمعطوف عليه»[6].

(١) انظر: الكتاب/ ٩٢، ٩٦، ٩٧.
(٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح٢/ ٣٥٢، والهمع٥/ ١٥٨.
(٣) معاني القرآن الفراء٢/ ٩٥، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء٢/ ٧٥٥، والإنصاف٧٧.
(٤) شرح الكافية١/ ٤٣٨.
(٥) انظر: المقتضب٢/ ٧٤، والمسائل البصريات٢/ ٨٩٤، والمكتفى١١٥، وعلل الوقوف٧٦، وأمالي ابن الشجري٢/ ٨٥، والبيان في غريب إعراب القرآن٢/ ٦٨، والتبيان٢/ ٧٨٨، وشرح المفصل٢/ ٨٨، وشرح الكافية١/ ٤٥٤، والتذييل والتكميل٦/ ٣٢٥، والمقاصد الشافية٣/ ٩٥، ومنار الهدى١/ ٤٠٠.
(٦) المحتسب٢/ ٣٠٢. وانظر: التخمير١/ ٣٨٦.

إذن فالوقف على ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ أولى، وبه أخذ النحاس[1] في المواضع القرآنية الكثيرة التي وردت على نسقه، وقد قال عنها سيبويه: «وهذا في القرآن كثير»[2].

الموضع الرابع عشر:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[3] [يس: ٨٢].

في قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ قولان في الوقف:

الأول: أن يوقف على قوله: ﴿كُن﴾، ثم يبتدأ بعده ﴿فَيَكُونُ﴾، وهذا قول سيبويه[4]؛ ذلك أن قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ مستأنف، أي: فهو يكون؛ لأن الله سبحانه يقول للشيء: كن، فيخبر سبحانه أن هذا الشيء يكون، فليس (يكون) جواباً لـ(كُنْ). قال السيرافي: «الذي قيل للشيء: (كن) فحسب، ثم خبّر عنه أنه يكون، فصار (يكون) كلاماً منفرداً مستأنفاً»[5].

وأخذ بهذا القول النحاس، ولم يورد غيره في الآية[6]، وكأنه هو القول.

الثاني: أن يوقف على قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾، على أنه رأس الآية[7]، وهذا لا إشكال فيه، وهو الوجه عند الجميع مع قراءة النصب[8]؛ لكونه عطفاً على مضارع القول المنصوب قبله، فلا يحسن قطعه عنه.

---

(١) انظر: القطع والائتناف١/ ٣٧٤، ٣٨٣، ٢/ ٤٨٤، ٦٧٨. وإعراب القرآن٢٧٣، ٣٤٠، ٤٧١.

(٢) الكتاب١/ ٨٩.

(٣) ورد قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ في تسع آيات، كلها سبقت بمضارع مرفوع أو ماض كما في آل عمران، ما عدا الآيتين المذكورتين فإنهما مسبوقتان بمضارع منصوب، وعليهما مدار البحث؛ إذ يجوز فيهما الرفع لـ(يكون) على الاستئناف-على مذهب سيبويه- أو النصب عطفاً على (يقول).

(٤) الكتاب٣/ ٣٩.

(٥) شرح كتاب سيبويه٩/ ٤٥.

(٦) انظر: القطع والائتناف١/ ٣٦٦، وإعراب القرآن٤٧٩.

(٧) انظر: الاقتداء٢/ ٥٤٦، ومنار الهدى١/ ٤٠٦.

(٨) انظر: السبعة٣٧٣.

وما من ريب أن القول الأول أسدُّ؛ لظهور معنى الاستئناف، ولما فيه من تقوية المعنى؛ ذلك أنه لا يراد من الآية أن الله سبحانه يقول: كن، فيكون ذلك الشيء، وإنما هو يخبر عنه سبحانه بأنه إذا أراد شيئاً يأمر بأن يكون، ثم يخبر أنه يحدث، فـ(كن) وإن كان لفظه لفظ أمر صريح فهو لمجرد الإخبار. وعلى هذا القول استقرت أقوال كثير من المعنيين بالوقف في القرآن الكريم، والنحويين، والمفسرين[1].

ومثل هذا الموضع قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾[2] [البقرة: ١٠٢].

اختلف في إعراب قوله جل وعز: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ ومن ثم اختلف حكم الوقف معه من وجوه:

الأول: أنه مستأنف، وهو قول سيبويه؛ ذلك أن ما يتصور للوهلة الأولى من كون الكفر سبباً للتعليم ليس هو المقصود في الآية، وإنما هو إخبار أنهم يتعلمون[3]، وهذا ما أقره النحاس، وبناء عليه جعل تمام الوقف على قوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾، ثم يبتدئ: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾[4].

الثاني أنه معطوف، واختلف في المعطوف عليه فقيل:

على قوله: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ﴾، بمعنى: يعلمون الناس فيتعلمون، وإليه ذهب الفراء، وهو وجه عند المبرد، وابن الأنباري، والفارسي[5]، ورده الزجاج والنحاس[6]، أو على ﴿يُعَلِّمَانِ﴾ من باب الحمل على المعنى على أن النفي في ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ﴾ محمول

(١) انظر: معاني القرآن، الفراء٢/ ١٠٠، ومجاز القرآن١/ ٥٢، والمقتضب٢/ ١٨، وإيضاح الوقف والابتداء١/ ٥٢٩، والإغفال١/ ٣٨٩، والمكتفى٢٤، والوقف والابتداء، ابن الغزال٢/ ٢٢٢، والمحرر الوجيز١/ ٥٤٣، والاقتداء٢/ ٥٤٥، والبحر المحيط٣/ ٣٥٠، ومنار الهدى٢/ ٤٠٦.

(٢) أخرته مع تقدم موضعه في القرآن؛ لأن النحاس نص على رأي سيبويه في آية النحل، فقُدِّم من هذه الجهة.

(٣) الكتاب٣/ ٣٨. وانظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي٩/ ٤٥، وشرح كتاب سيبويه، الرماني٤/ ١٧١٤.

(٤) القطع والائتناف١/ ٧٢، وانظر: إعراب القرآن١٣٦.

(٥) انظر: معاني القرآن١/ ٦٤، والمقتضب٢/ ١٩، وإيضاح الوقف والابتداء١/ ٥٢٦، والإغفال١/ ٣٨١.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه١/ ١٨٥، وإعراب القرآن١٣٦.

على الإيجاب، واختاره أبو حيان والسمين[1]، أو على فعل مقدر، وهو القول الآخر للفراء واختاره الزجاج[2]، أو على ﴿كَفَرُواْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾، وسوغ عطفه عليه مع كونه ماضياً أنه في موضع رفع. وهو قول الفارسي، وحمل كلام سيبويه عليه[3]، ونسبه إلى سيبويه آخرون[4].

وعلى هذه الأقوال لا يكون الوقف تماماً على قوله: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾؛ لاتصاله بما قبله معنًى وإعراباً.

والذي يظهر أن الكلام مستأنف محمول على المخالفة؛ ذلك أنهم يُنهون عن الكفر فيخالفون فيتعلمون، وهذا القول مع ظهور المعنى معه فيه أيضاً سلامة من كثير من التأويلات التي لا تخلو من تكلف، ولا سيما أن هذا القول يوافق قول كبار التابعين من المفسرين الذين حملوا معنى الآية على منع الملكين لهم من السحر الذي هو الكفر، فيخالفون فيتعلمون[5]، ويكون من باب عطف الجمل، وتكون جملة (يتعلمون) خبراً عن مبتدأ محذوف، أي: فهم يتعلمون.

وهذا يقوي تمام الوقف على قوله سبحان: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾. وهو اختيار كثير من النحويين، والمفسرين، وعلماء الوقف[6].

الموضع الخامس عشر:

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].

(١) انظر: البحر المحيط٣/ ٢٢٩، والدر المصون٢/ ٣٦.

(٢) انظر: معاني القرآن١/ ٦٤، ومعاني القرآن وإعرابه١/ ١٨٥.

(٣) انظر: التعليقة٢/ ١٥٥، والإغفال١/ ٣٧١.

(٤) انظر: التحصيل١/ ٣٣٠، والبحر المحيط٣/ ٢٢٧، والدر المصون٢/ ٣٦.

(٥) انظر: جامع البيان٢/ ٣٥٥.

(٦) انظر: معاني القرآن، الأخفش١/ ١٤٨، وجامع البيان٢/ ٣٥٧، والمكتفى٢٤، والبيان في غريب إعراب القرآن١/ ١١٤، والوقف والابتداء، ابن الغزال١/ ٢٦٧، والاقتداء١/ ٢٢٠، وتقييد وقف القرآن٢٦٠.

ذهب سيبويه إلى أن جواب الشرط متعلق بما قبله ومتصل به معنى وإعراباً، وأن (إذا) الفجائية تقع موقع الفاء في الجزاء إذا كان جملة الاسمية، فتكون رابطة بين فعل الشرط وجملة الجزاء والجواب[1]، وعليه منع النحاس الوقف قبل قوله تعالى: ﴿إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾؛ لكونه جواباً لـ(إذا)، ولا يصح في العربية قطع جواب الشرط وجزائه عما قبله؛ لقوة الصلة بينهما، ورد ما ذهب إليه بعض القراء[2] من أن الوقف على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾، على أن يكون الجار والمجرور ﴿مِّنَ الْأَرْضِ﴾ متعلقاً بـ﴿تَخْرُجُونَ﴾ بعده؛ لكون ما بعد (إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها، وللعلة السابقة من أن جواب (إذا) لم يأت بعد.

ورد قول بعض أهل التفسير بأن الوقف على قوله: ﴿مِّنَ الْأَرْضِ﴾؛ لأن ذلك كله -على ما ذهب إليه سيبويه- «ليس بوقف؛ لأنه لم يأت جواب (إذا)، ويحتاج إلى تقديم وتأخير»[3].

وقول النحاس متجه من وجوه:

الأول: أن تمام المعنى والإعراب بالجواب؛ والوقف دونه يفسد الكلام، وهو ما عناه سيبويه بأنه معلق بالكلام الأول.

الثاني: أن الوقف دون الجواب والبداءة بـ(إذا) الفجائية قبيح في العربية؛ ذلك أن (إذا) الفجائية لا تقع صدراً[4].

الثالث: كون الرابط في الآية هو (إذا) الفجائية، وليس الفاء، وذلك أقوى في منع الوقف دونها؛ «لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة»[5].

(١) الكتاب٣/ ٦٤.
(٢) نافع، انظر: القطع والائتناف٢/ ٥٣٢، والبحر المحيط٢١/ ٣٦.
(٣) القطع والائتناف٢/ ٥٣٢.
(٤) انظر: مغني اللبيب١٢٠.
(٥) حاشية الدماميني على مغني اللبيب٢/ ٤٧١.

الرابع: أن (إذا) الفجائية تفيد معنى الإتباع، وهو ما جزم به ابن جني، وغيره[1]، وهو ما يظهر من دلالاتها؛ إذ عاقبت الفاء في الجزاء، وإذا كان ذلك فإن المعنى على أن تتبع ما بعدها ما قبلها، ولا يتقدم عليه في سعة الكلام، أو يوقف دونه؛ حتى لا يقطع التابع عن متبوعه.

الخامس: أن في الوقف قبل الجواب سواء أكان على ﴿دَعْوَةً﴾، أم على قوله: ﴿ مِّنَ الْأَرْضِ﴾ -تكلفاً في التأويل والتقديم والتأخير في متعلق الجار والمجرور، وحمل الكلام على أضعف الوجوه في العربية؛ لأن ما بعد (إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها، حتى قال فيهما الهبطي[2]: «كلاهما تعسف»[3]، وفي الوقف على قوله: ﴿تَخْرُجُونَ﴾ سلامة من ذلك كله، وكلام الله ينبغي ألا يحمل إلا على الوجه الأكمل اللائق به.

السادس: مما يقوي هذا القول أيضاً أنه قول جمهور علماء الوقف، وعامة النحويين، والمفسرين[4].

الموضع السادس عشر:

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

اختلف في موضع الوقف في الآية على الأوجه الآتية:

الأول: أن الوقف لا يكون إلا على قوله سبحانه: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾؛ ذلك أنه جواب (لو)، ولا يحال بين الشرط وجوابه؛ لأن (لو) لا بد لها من

(١) انظر: سر صناعة الإعراب١/ ٢٦١، والتذييل والتكميل٧/ ٣٢٦.

(٢) الهبطي: أبو عبد الله محمد بين أبي جمعة، إمام عالم في القراءات، توفي بمدينة فاس سنة ثلاثين وتسع مئة. شجرة النور الزكية١/ ٤٠٠.

(٣) علل الوقوف١٠٧.

(٤) انظر: المقتضب٢/ ٥٦، والأصول٢/ ١٦١، وإيضاح الوقف والابتداء٢/ ٨٣٢، والهداية إلى بلوغ النهاية٩/ ٥٦٨٠، والتحصيل٥/ ٢٠٩، والمكتفى١٦١، وعلل الوقوف١٠٧، والوقف والابتداء، ابن الغزال٢/ ٤٨٥، وجمال القراء٢/ ٥٩٠، والاقتداء٣/ ٣٩١، والتفسير البسيط١٨/ ٤٠، والبحر المحيط٢١/ ٣٦، ومغني اللبيب٧٠٣، ومنار الهدى٢/ ١٤٤.

جواب يتممها كما ذكر سيبويه[1]، ولذلك قال النحاس: «لا يتم الكلام حتى يأتي جواب (لو)»[2].

الثاني: أن الوقف في الآية على قوله تعالى: ﴿أَقْلَامٌ﴾، قال به نافع، وأورده النحاس[3]، ولم يرتضه؛ لأجل المعنى، فالجملة ما زالت غير تامة، من وجهين:

أولهما: أن فيه قطع المعطوف (البحر) -عند من قرأه بالنصب[4]- عن المعطوف عليه؛ إذ (البحر) معطوف على لفظ اسم (إن)، وهذا وقف لا يتم به المعنى والإعراب.

ثانيهما: أن فيه قطع الحال عن عاملها على رفع (البحر)[5]؛ لكون الجملة حالية، والوقف دونها يقطعها عن عاملها[6]؛ لأن معناها: «ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره، ما نفدت كلمات الله»[7]، لما في الحال من تمام الفائدة؛ إذ الحال بمنزلة الخبر عند سيبويه، بل إنه سمى الحال خبراً[8].

الثالث: أن الوقف على قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾، وهذا الوقف غير صالح عند النحاس؛ لعدم مجيء الجواب.

(١) انظر: الكتاب٢/ ٣٤٦.

(٢) القطع والائتناف٢/ ٥٤٢.

(٣) القطع والائتناف٢/ ٥٤٢.

(٤) قرأها أبو عمرو بالنصب، والبقية بالرفع. الحجة للقراء السبعة٥/ ٤٥٧.

(٥) الشاطبي لا يرتضي هذا الوجه، ويجعله من العطف بالرفع قبل مجيء الخبر كما في (إن) المكسورة؛ ليتحد معنى القراءتين. المقاصد الشافية٣/ ٣٧٨.

(٦) نظير ذلك عند النحاس: أنه اعترض على نافع في تجويزه الوقف على ﴿غِل﴾ من قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]؛ لأن (إخواناً) حال منصوبة بما قبلها تتم بها الفائدة. القطع والائتناف١/ ٣٥٦.

(٧) الكتاب٢/ ١٤٤.

(٨) انظر: الكتاب٢/ ٨، ٣٣.

ما أورده النحاس من كلام سيبويه إنما هو لتأكيد عدم تمام الوقف إلا على جواب (لو) ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾، وهذا وجيه، حتى لو كان رأس آية فإنه لا يحسن الوقف عليه عند النحاس، كما في قوله جل وعز: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَظَلُّوا فِيهِ يَعْرُجُونَ ۝١٤ لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ﴾ [الحجر: ١٤-١٥]، فلا يوقف على ﴿يَعْرُجُونَ﴾؛ لأن جواب (لو) لم يأت بعد، والكلام مبني بعضه على بعض.

وما من ريب أنه لا يستقيم معنى الآية إلا بالوقف على الجواب؛ ولهذا كاد يجمع علماء الوقف[1] على أنه لا يصح الوقف إلا على قوله سبحانه: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾.

الموضع السابع عشر:

قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٦-٧]

اختلف علماء الوقف في موضع الوقف في الآية؛ لتعدد أوجه الدلالة، والإعراب فيها، فكان على النحو الآتي:

الأول: ألا يوقف على رأس الآية عند ﴿فَاسْتَوَىٰ﴾، وإنما يكون الوقف على رأس الآية التالية، وهذا من وجهين:

أحدهما: أن تكون الآية التالية جملة حالية من ضمير ﴿اسْتَوَىٰ﴾، ويكون معنى الآية: استوى جبريل عليه السلام واستقام مكتملاً عالياً على صورته التي خلقه الله عليها حال كونه بالأفق الأعلى. فلا يوقف عند ﴿فَاسْتَوَىٰ﴾؛ لئلا تقطع الحال عن صاحبها وعاملها؛ وليتحقق المعنى المراد، وهو بيان استواء جبريل واكتماله في حال كونه في الأفق الأعلى، وهذا مذهب سيبويه

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء٢/ ٨٣٩، والمكتفى٤٥٤، والوقف والابتداء٢/ ٤٩٩، ومنار الهدى٢/ ١٥٣، وتقييد وقف القرآن٣٥١.

وجمهور البصريين[1]، واختاره النحاس[2] وعده قول من تجب به الحجة من العلماء، وأن المعنى عليه، والإعراب يقويه.

ثانيهما: أن يكون الضمير في الآية الثانية معطوفاً على الضمير المستتر في ﴿اسْتَوَىٰ﴾، فلا يوقف على ﴿فَاسْتَوَىٰ﴾؛ لئلا يقطع التابع عن متبوعه. وهذا مذهب الفراء والكوفيين، وانتصر له الطبري، وابن الأنباري[3] الذي عد الوقف على ﴿فَاسْتَوَىٰ﴾ قبيحاً.

الثاني: جواز الوقف على رأس الآية[4]؛ لتمام الجملة لفظاً لا معنى؛ ذلك أن ضمير ﴿اسْتَوَىٰ﴾ يعود إلى جبريل عليه السلام، أو إلى النبي صلى الله عليه وسلم أياً كان، وتكون الآية التي بعدُ جملة مستأنفة من إخبار الله سبحانه بذلك.

فالواو حالية في القول الأول، عاطفة في القول الثاني، استئنافية في القول الأخير.

والذي يتوجه من ذلك -والله أعلم- أن الجملة حالية، والوقف على رأس الآية التالية؛ لأمور:

الأول: أنه من المتقرر في القواعد التفسيرية: أن توحيد عود الضمائر في السياق الواحد أولى من تفريقها[5]، والضمائر في الآيات السابقة واللاحقة عائدة إلى جبريل عليه السلام معلِّم النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يصح صرف الضمير عن مرجعه إلا بدليل، ولا دليل.

(١) انظر: الكتاب١/ ٢٤٧، ٢٧٨، ٢/ ١٤٤، ٣٨٢، والمقتضب٣/ ٢١٠، ومعاني القرآن وإعرابه٥/ ٧٠، والحجة للقراء السبعة٦/ ١٨٠، والإنصاف٣٨١.

(٢) إعراب القرآن، النحاس٨٩١. وانظر: القطع والائتناف٢/ ٦٩٣.

(٣) انظر: معاني القرآن، الفراء٣/ ٩٥، ومجالس ثعلب١/ ١٧٤، وجامع البيان٢٢/ ١١، وإيضاح الوقف والابتداء٢/ ٩١٠.

(٤) انظر: الدر المصون١٠/ ٨٤.

(٥) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين٢/ ٢٤١.

الثاني: أن الفعل ﴿اسْتَوَىٰ﴾ يدل -والله أعلم- على معنى الاكتمال والاعتدال، وهذا يقتضي من جهة المعنى فاعلاً واحداً، بخلاف (استوى) بمعنى: تساوى الدال على المشاركة، فذلك يقتضي فاعلين، نحو: استوى زيد وخالد، وهذا ليس مراداً في الآية، فلا يرد الضعف على قول سيبويه والبصريين من هذا الوجه[1]، وهو معنى جلي، ونظائره في القرآن كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ﴾ [القصص: ١٤] ﴿فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩].

الثالث: أن العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيده بضمير منفصل ضعيف في العربية، قليل في لسان العرب، حتى قال الفراء، وهو من قال بالعطف: «وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه»[2]. والقرآن إنما يحمل على أكمل الوجوه لا على أضعفها وأقبحها، ولهذا لما جاء العطف محققاً على الضمير المرفوع أكد بالضمير المنفصل، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، ولا يلزم أن يكون الفاصل تأكيداً، بل يفصل بالظرف والمجرور والمفعول؛ لئلا يقترن المعطوف بالفعل حتى كأنه معطوف عليه[3].

الرابع: أن هذه الرؤية من النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل عليه السلام لم تكن ليلة المعراج، بل قبل ذلك، رآه وهو في الأرض متدلياً بالأفق الأعلى، وأما رؤيته له ليلة المعراج فهي المقصودة بقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ﴾ [النجم: ١٣-١٤].

---

(١) ممن ضعف قول الجمهور من هذه الجهة الهمداني قال: «وقول الجمهور وإن كان قوياً من وجه فهو ضعيف من وجه آخر، وهو اقتصارهم في (استوى) على فاعل واحد، وهو يطلب فاعلين في الأمر العام». الفريد في إعراب القرآن المجيد٤/ ٣٧٩.

(٢) معاني القرآن٣/ ٩٥.

(٣) انظر: البسيط في النحو٢/ ٤٣١.

الخامس: أن جمهور الصحابة كابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي ذر، وعائشة رضي الله عنهم يرون أن الضمير في قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ لجبريل عليه السلام، قال مكي: «وأكثر المفسرين عليه»[1]، ولم أقف على من قال بالعطف من علماء الوقف سوى ابن الأنباري.

(١) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية١١/ ٧١٤٥.

الخاتمة

في ختام هذا البحث أُورد أهم ما توصل إليه البحث من نتائج:

أولاً: النحاس أولى كتاب سيبويه عناية كبيرة؛ ولهذا عُني بالوقوف على آرائه النحوية، وتوجيهاته الإعرابية عند توجيه بعض الوقوف القرآنية.

ثانياً: على الرغم من قلة الوقوف التي أورد فيها النحاس قول سيبويه إلا أنه من النادر أن يخالف رأي سيبويه في توجيهه، وإذا لم يرتض رأيه فإنه لا يصرح بمخالفته، وإنما يقدم قول غيره عليه، ثم يوضح المعنى بناء على ذلك الرأي المقدم عنده.

ثالثاً: اعتمد النحاس في ترجيحاته للوقوف على أمرين: المعنى والإعراب، وعدّ العلم بهما ركناً لازماً للناظر في الوقف والابتداء في القرآن.

رابعاً: يجعل النحاس قول سيبويه حكماً على غيره، فيخطئ ويصوب به، كأن يقول: هذا خطأ على قول سيبويه، ونحو ذلك من العبارات التي تدل على أن لقول سيبويه شأناً عنده.

خامساً: خالف النحاس بعض الوقوف المشتهرة بناء على قول سيبويه، كما في الموضع السادس في آية تعداد المحرمات من النساء؛ إذ رأى كثير من علماء الوقف أن الوقف عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾؛ لانتهاء تعداد المحرمات، لكن النحاس رأى أن ذلك غير مستقيم على قول سيبويه؛ لأن قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ مصدر مؤكد للعامل قبله دل عليه مضمون الكلام، فلا يوقف دونه.

وربما ضعف الوقف على رؤوس الآي بناء على رأي سيبويه كما فعل في الموضع الثالث عشر، والسابع عشر، على الرغم من أنه يرى أن الوقوف على رؤوس الآي في غالب أمره تام، أو كاف.

سادساً: ظهر لي من تتبع أقوال سيبويه عند النحاس في توجيهه للوقوف أن سيبويه يأخذ بأحسن الوجوه وأقواها من جهة المعنى والإعراب، وهذا ما يجعل النحاس يوثق الرابطة بين قول سيبويه والمعنى القرآني، والوظيفي للآية، فتردد عنده عبارات نحو: (والمعنى عند سيبويه)، (تمام على قول سيبويه؛ لأن المعنى عنده...)، (وفيه شيء لطيف من النحو على قول سيبويه...) وغيرها من العبارات.

سابعاً: تعددت موانع الوقف النحوية عند النحاس، وتبين لي في هذا البحث أن أكثرها تردداً: افتقاد الصلة بين العامل والمعمول، والفصل بين التابع ومتبوعه، وقطع الشرط وجزائه عما قبله، والحال عن صاحبها، والعلة عن معللها، والمستثنى عن المستثنى منه، حتى إن كان الاستثناء منقطعاً، فإن النحاس يرى أنه لا بد أن يكون متعلقاً بما قبله.

المصادر والمراجع

- **أسرار العربية: للأنباري أبي البركات**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ.
- **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **إعراب القرآن الكريم**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.
- **الإغفال**، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: عبد الله عمر إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي ١٤٢٤هـ.
- **الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء**، للنكزاوي، تحقيق: د. خالد أبو الجود، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤٤٢هـ.
- **أمالي ابن الشجري**، لهبة الله ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- **إنباه الرواة على أنبه النحاة**، لجمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ.
- **الانتصار لسيبويه على المبرد**، لابن ولاد، تحقيق: د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، د.ت.
- **الإيضاح العضدي**، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٨هـ.
- **إيضاح الوقف والابتداء**، لابن الأنباري، تحقيق: محيي الدين رمضان،

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٣٩٠هـ.

- **البحر المحيط**، لأبي حيان، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات، ط١، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.
- **البسيط في النحو**، لابن العلج الأشبيلي، تحقيق: د. حسين العايد، و د. تركي بن سهو العتيبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٤٢هـ.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٨٤هـ.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، د. ط، د.ت.
- **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، تحقيق: عليّ البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- **التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل**، لأبي العباس المهدوي، تحقيق: دار الكمال المتحدة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، قطر، ط١، ١٤٣٥هـ.
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ.
- **تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب**، لابن خروف، تحقيق: خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط١، ١٤٢٥هـ.
- **تقييد وقف القرآن الكريم**، للهبطي، تحقيق: د. الحسن وكاك، مكتبة الهداية، الدار البيضاء، ط٢، ١٤٤١هـ.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، للطبري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر، الرياض، ط١، ١٤٣٤هـ.

- **جمال القراء وكمال الإقراء**، للسخاوي، تحقيق: د. علي البواب، مكتبة التراث، مكة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ.
- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د. ت.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٤، د.ت.
- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، لمحمد مخلوف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.
- **شرح أبيات سيبويه**، للنحاس، تحقيق: د. زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- **شرح شذور الذهب**، لابن هشام، عناية: يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي الحسن الرماني، تحقيق: د. شريف النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٤٢هـ.
- **شرح كتاب سيبويه**، للسيرافي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط١، القاهرة، شركة القدس، د.ت.
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، تحقيق: عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة، ط١، ١٤٣٥هـ.
- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، د.ت.

- **طبقات القراء**، للذهبي، تحقيق: د. أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط٢، ١٤٢٧ه.
- **علل الوقوف**، للسجاوندي، تحقيق: محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ.
- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للمنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد حسن النمر وفؤاد مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، ط١، ١٤١١هـ.
- **فهرسة ابن خير**، لابن خير، تحقيق: بشار عواد، ومحمود عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠٠٩م.
- **الفهرست**، لابن النديم، تحقيق: يوسف طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- **القطع والائتناف**، للنحاس، تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
- **قواعد الترجيح عند المفسرين**، لحسين بن علي الحربي، دار القاسم، الرياض، ط٢، ١٤٢٩هـ.
- **الكامل في اللغة والأدب**، للمبرد، تحقيق: محمد الدالي، الرسالة العلمية، دمشق، ط٥، ١٤٣٢هـ.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، د.ت.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، للزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، للباقولي، تحقيق: محمد الدالي، طبع ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٤١٥هـ.
- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٨١هـ.

- **مجالس ثعلب**، لأبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٣، د.ت.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطية، تحقيق: مجموعة من الباحثين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٦هـ.
- **معاني القرآن**، للأخفش، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ.
- **معاني القرآن**، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، د.ت.
- **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- **المقتضب**، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، مصر، ١٤١٥هـ.
- **المكتفى في الوقف والابتداء**، للداني، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**، للأشموني، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ.
- **الناسخ والمنسوخ**، للنحاس، تحقيق: محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، ط١، ١٤٠٨هـ.

- **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، تحقيق: خالد أبو الجود، دار المحسن للنشر والتوزيع، الجزائر، ط١، ١٤٣٧ه.ـ
- **الهداية إلى بلوغ النهاية**، لمكي القيسي، تحقيق: مجموعة رسائل علمية بجامعة الشارقة، جامعة الشارقة، الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ.
- **الوقف والابتداء**، لأبي الحسن ابن الغزال، تحقيق: طاهر الهمس، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ط١، ١٤٤٠هـ.
- **الوقف والابتداء في كتاب الله**، لابن جبارة الهذلي، تحقيق: عمار الددو، نادي القصيم الأدبي، بريدة، ط١، ١٤٣١هـ.